



والهرسك وحكومتها، أن أبدأ بتقديم خالص تعازينا القلبية إلى شعبي وحكومتني فنزويلا والهند اللتين تعرضتا مؤخرا بقسوة لمأساة مدمرة. ونأمل أن يعافى البلدان قريبا عن طريق روح شعبيهما وإرادتهما.

ونود أيضا أن نقدم تعازينا إلى البلدان والأسر التي فقدت أحباءها تحت راية الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وهم يحاولون أداء مهمتهم السلمية الإنسانية. إننا نواسي كل أسر موظفي الأمم المتحدة العاملين في بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم الذين ضحوا أقصى تضحية في سبيل ميثاق الأمم المتحدة.

ونود أيضا أن نهنيء الفلسطينيين والاسرائيليين على الجهود التي بذلوها مؤخرا لتحقيق السلام. ونشعر بالسعادة كذلك عندما نرى الخطوات الكبرى التي تتخذها جنوب افريقيا صوب الديمقراطية.

السيد الرئيس، يسرني ويشرفني أن أقدم لكم أخلص تهانئنا على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. إن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع يؤكد من جديد أهمية الدور الذي تضطلع به الدول الصغيرة في أسرة الأمم.

ونود أيضا أن نتقدم بتقديرنا لسلفكم الموقر سعادة السيد ستويان غانيف، زميلنا من البلقان، على إدارته مداولات هذه الجمعية بخبرة والتزام عظيمين.

ويسر جمهورية البوسنة والهرسك أن ترحب بالأعضاء الأكثر حداثة في المنظمة: اريتريا وأندورا والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية وجمهورية

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم : السيد أويدراوغو (بوركينافاسو)،
نائب الرئيس

ثم : السيد إنسانالي (غيانا)، الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

خطاب السيد علي عزت بيغوفيتش، رئيس
جمهورية البوسنة والهرسك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع
الجمعية العامة إلى خطاب رئيس جمهورية البوسنة
والهرسك.

اصطحب السيد علي عزت بيغوفيتش، رئيس جمهورية
البوسنة والهرسك، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتشرف،
بالنيابة عن الجمعية العامة، بأن أرحب بفخامة السيد
علي عزت بيغوفيتش، رئيس جمهورية البوسنة
والهرسك، في الأمم المتحدة وأدعوه إلى مخاطبة
الجمعية.

الرئيس عزت بيغوفيتش (ترجمة شفوية عن
الانكليزية): أود، بالنيابة عن شعب جمهورية البوسنة

Distr. GENERAL

A/48/PV.20

3 November 1993

ARABIC

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر
هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إخطالها
على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ونتيجة لذلك سيستمر وقوع الأحداث الذي لا يمكن التحكم فيه، ولن يجلب ذلك إلا المزيد من المعاناة لشعبنا.

والآن، يطلب من شعب البوسنة والهرسك أن يختار بين حرب دفاعية عادلة وسلم يقوم على الظلم. إذا استمرت الحرب فمن المحتمل أن تسبب مزيداً من المعاناة لشعبنا ومزيداً من التدمير لأمّتنا. ويمكن أن تعني موت آلاف آخرين.

وخطة السلم القائم على الظلم فكرة خاطئة لأنها تركز على المفهوم البغيض الذي فشل تاريخياً للتقسيم الإثني والفصل العنصري. ويضاعف من هذا الخطأ حقيقة أنه حتى هذا التقسيم غير عادل، لأنه يسعى لإرضاء شهوة المعتدي في الحصول على نصيب أكبر بدرجة غير منصفة على حساب الضحية.

ومع ذلك، فالعيوب الواردة فيما يسمى بخطة السلام التي تفرض علينا ليست مجرد عيوب فلسفية. فأولاً، أية خطة تجيز الإبادة الجماعية وتشجع التقسيم الإثني على الأرجح أن تبذر بذور العدوان الجديد وتذكري نيران العقاب. ثانياً، أي سلم لا يتناول الأسباب الحقيقية للحرب لن يقدم إلا راحة علاجية مؤقتة في أفضل الأحوال، بدلاً من أن يشجع على الشفاء، وهو الهدف الأساسي. وأخيراً، أية خطة للسلم لا تنص على إقامة دولة بوسنية قادرة على البقاء، ولا تتناول حتى الاحتياجات الأساسية جداً للضحية، ولا توفر التدابير اللازمة لتنفيذها واستمرارها على نحو حقيقي، ليست في نهاية المطاف خطة سلم حقيقي.

والقبول المؤقت من جانب برلمان البوسنة لمقترحات السلم في الأسبوع الماضي يعتمد على إجراء نفس التعديلات الطفيفة التي اعتبرناها على نحو مستمر ضرورية لإقرار السلم الدائم. هذه التعديلات كما يلي:

أولاً، أن جمهورية البوسنة داخل الاتحاد المقترح لجمهوريتي البوسنة والهرسك يجب أن تكون قابلة للحياة جغرافياً واقتصادياً وسياسياً ودفاعياً.

ثانياً، يجب على القوات المعتدية أن تتخلى على سيطرتها على الأراضي التي ذبحت فيها السكان المدنيين واقتلعتهم منها حتى يتمكن البوسنيون من العودة إلى ديارهم. إن نصف مليون ونيفا من اللاجئين من شأنهم أن يجدوا أن من المستحيل عليهم العودة إلى قراهم وبلدانهم ومدنهم التي طردوا منها إذا ما واصلت القوات الصربية التي ارتكبت أعمال القتل والاغتصاب

مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وموناكو. ونحن على ثقة من أن هؤلاء الأعضاء سيتمسكون بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ليس لدى المجتمع الدولي سياسة قاطعة ولا خطة واضحة للعمل السياسي تيسر الانتقال من الهياكل الشيوعية التي ظلت تحكم مدة ٥٠ عاماً إلى مفاهيم تركز على الحرية والديمقراطية. ونعتقد أنه من المستحيل إيجاد حلول للصراعات العالمية أو المحلية إلا إذا اتخذ موقف واضح بالنسبة للسؤال العام وهو ماذا سيكون شكل الحقبة التالية للشيوعية.

تتضح الجوانب السلبية لهذه المشكلة وضوحاً تاماً في حالة بلدي. فمن الجلي أن القوى المتبقية من الطاقات الشيوعية العدوانية تمارس ضدنا، وترتكب عملية استئصال فرص التنمية الديمقراطية أمام أعين أوروبا وأمريكا والعالم كله. هذا العمل كله ينفذ بالقوة في أشكال تتراوح بين العدوان والقتل الجماعي للمدنيين وتدمير كل آثار الحضارة والثقافة والقضاء على أمة بأكملها بتكتيكات وحشية لحرق الأرض وتدميرها.

وفي نفس الوقت الذي يقع فيه هذا العنف الذي لم يسبق له مثيل يجري تنفيذ تجربة للتشريح السياسي في بلدي. وينفذها المجتمع الدولي الذي كان من الواضح أنه يجري في حالة البوسنة والهرسك تجارب على الأنماط المختلفة لدولة ما بعد الشيوعية. وللأسف، تجري هذه التجربة على جسم الكائن الحي من خلال تجربة الافتراضات المختلفة على جهازنا الوطني والحكومي الحي، ويذهب شعبنا وبلدنا ودولتنا ضحية هذه التجربة.

تولى مؤتمر لندن تنفيذ التجربة الأولى. هذا المفهوم، الذي سعى إلى وقف العدوان، جرى التخلي عنه دون أية محاولة لتنفيذه؛ ولم يؤد ذلك إلا إلى تكثيف الحرب في أرضنا. تلت ذلك محاولة لإيجاد حل عن طريق الإصلاح الدستوري والقانوني والسياسي لأزمة كانت تزداد تفاقمًا. هذا المشروع المعروف بخطة فانس - أوين لم يحاول أحد حتى أن يطبقه. وأهمل هذا المشروع فحل محله مشروع جديد يركز على فرضية خاطئة هي أن البوسنة والهرسك في حالة حرب أهلية بين ثلاثة شعوب وأن الحل الوحيد بناء على ذلك يكمن في تقسيم الأراضي.

ولكن هذه الخطة لا تنفذ بناء على فكرة أن تقسيم الأرض يجب أن يجري وفقاً لمعيار الأغلبية الإثنية، ولا بناء على النية الأساسية في تحقيق السلم.

والمرض والعراء. وفي هذا الجهد من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي وأعضاؤه الأقوى والمنظمات الإقليمية المعنية بما يلي: أولاً، اتخاذ خطوات لتشجيع وإعمال وقف إطلاق النار الذي اتفقت عليه مؤخراً جميع القوات المعنية؛ ثانياً، اتخاذ الخطوات التي توختها قرارات مجلس الأمن العديدة، من أجل وقف منع المعونة الغوثية الإنسانية وغيرها من الإمدادات الضرورية كالمياه والكهرباء والغاز؛ ثالثاً، إعادة فتح مطار توزلا، مما يجعل من الممكن إيصال المساعدة الغوثية الإنسانية إلى ما يزيد عن مليون نسمة؛ رابعاً، وضع مطالب واضحة برفع الحصار عن سراييفو كخطوة أولى باتجاه رفع كل الحصارات المفروضة على المدن البوسنية، بما في ذلك المناطق الآمنة التي حددت بموجب قرار مجلس الأمن ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣).

إن مسلمي سنجق، وهم أقليتنا البوسنية في صربيا، محرومون من حقوقهم. وجرى سجن أو طرد العديدين ممن قاموا بالدفاع عن حقوق إخوتهم في الوطن. وفي حين أن النظام الصربي يحمي ظاهرياً حقوق ذوي الأعراق الصربية في كرواتيا، فإنه لم يكن مستعداً لأن يعترف بنفس هذه الحقوق للأقليات الموجودة في صربيا. إننا نطالب بمنح الحقوق نفسها لمسلمي سنجق مثل الحقوق التي يطالب بها الصرب لأنفسهم في كرواتيا. إن المفاوضات في المستقبل لا يمكن لها أن تهمل هذه المسألة الهامة جداً من الناحية السياسية وناحية حقوق الإنسان.

وكما أعلن رئيس الولايات المتحدة، الرئيس كلينتون مؤخراً أمام هذه الهيئة، لا يمكن للأمم المتحدة أن تصبح مشاركة في كل صراع في العالم. فاشتراك الأمم المتحدة لا ينبغي القيام به إلا عند وجود استراتيجية سياسية وعسكرية واضحة. ومن المفجع أن اشتراك الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قد أظهر لحد الآن تناقضاً صارخاً مع أي وضوح في الهدف وثبات في العزيمة. فالفراغ الأخلاقي الذي ولدته هذه البلبلة قد امتلأ طبعاً بالتصميم على الإذعان لرغبات المعتدي على حساب الضحية. إن تدخل الأمم المتحدة، على النحو الفاتر والمراوغ، والمصحوب بإصرار مغرور بأنها تنجز عملها، وبالتالي لا يمكن السماح لنا بتسليح أنفسنا، قد يسجله التاريخ حقاً بأنه كان الأداة الرئيسية في تدمير بلادي.

وفي هذا الصدد تبرز بضعة أسئلة لا يمكن تجنبها. لماذا لم ينفذ قرار مجلس الأمن ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) اللذان ينصان على رفع الحصار عن مدنا؟ وماذا حدث لمطالب مجلس الأمن الواردة في القرار ٧٥٢ (١٩٩٢) بانسحاب جميع الوحدات العسكرية وشبه

والتعذيب السيطرة على هذه الأراضي. وهناك الخيار المتمثل بالإدارة المؤقتة لبعض هذه الأراضي من جانب قوات دولية لحفظ السلم.

ثالثاً، يجب أن يشتمل الاتفاق النهائي على ضمانات شاملة ومحددة تتعلق بتنفيذه من جانب الدول والمنظمات الإقليمية التي ستنفذ السلام فعلاً. وهذه الضمانات يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من اتفاقات السلم ولا يمكن إرجاؤها حتى وقت لاحق. وإلا فإننا نخاطر باعتماد اتفاق أو التزام آخر يصبح، كالعديد من الاتفاقات الأخرى السابقة، غير ذي جدوى في تحقيق السلم، ولا يصبح ذا قيمة إلا باضفاء مزيد من الشرعية على المعتدي.

رابعاً، في حال عدم نجاح المجتمع الدولي في تنفيذ خطة السلم عندئذ يجب السماح لنا بالتسلح والدفاع عن أنفسنا.

واتساقاً مع سلطة مجلس الأمن ومسؤوليته التي لا يمكن التهرب منها ينبغي له أن يقيم الخطة التي أعدها اللورد أوين والسيد ستولتنبيرغ لتحديد اتساقها أو عدم اتساقها مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات العديدة التي اتخذها المجلس سابقاً.

ولا يمكن للمجلس أن يتهرب من مسؤولياته والتناقضات الكامنة عن طريق الاختباء وراء الذريعة الكثيرة التكرار وهي أنه سوف يقبل بأي شيء توافق الأطراف عليه، في حين أن طرفاً واحداً، هو الضحية، يبرز تحت التهديد الفعلي نفسه بالإبادة الجماعية.

وإذ يستمر إجراء المزيد من المفاوضات المتعلقة بهذه المسائل ينبغي توسيع فريق الوساطة ليشتمل على ممثل لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناطو)، الذي سيكون على الأغلب بمثابة المنفذ. ومن شأن ذلك أن يضيف قدراً من الوضوح والتوجه والمصادقية للمحادثات وهو القدر المفقود حتى الآن.

والآن، اسمحوا لي أن استرعي انتباه الجمعية إلى المأساة الإنسانية التي توشك أن تحل ببلدي. فباسم جميع البوسنيين، يتوجب علي أن أشكر أولاً الأمم المتحدة وجميع الحكومات الصديقة، والمؤسسات الخاصة والأفراد الشجعان الذين ساعدوا على توفير المساعدة الإنسانية للبوسنة. إننا نقدر تقديراً عميقاً الجهود التي انقذت حياة العديدين حتى الآن. إلا أنه بقدوم الشتاء سنكون بحاجة إلى المزيد من المساعدة إذا ما أردنا تحاشي أن يقع في نهاية المطاف الجرحى والذين يعانون من سوء التغذية من شعبنا ضحية المجاعة

اصطحب السيد علي عزت بيكوفيتش، رئيس جمهورية البوسنة والهرسك، الى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أذكر الوفود مرة أخرى بأن أية تهائن يعرب عنها للمتكلمين ينبغي تقديمها عن طريق الوفود في الممرات المجاورة للقاعة.

السيد المنتصر (الجمهورية العربية الليبية): باسم وفد بلادي ومن خلال هذا المنبر نعبر عن تعازينا الحارة في الكارثة الطبيعية التي حلت بالهند. وتعازينا الحارة ومواساتنا لحكومة وشعب الهند العظيم في هذه المأساة.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بخالص التهنية لانتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، وأن أعرب عن تقدير وفد بلادي وامتنانه للجهود البناءة التي بذلها سلفكم السيد ستويان غانيف، ولنا كبير الأمل في أن تواصل الجمعية العامة دورها البناء في البيئة الدولية الجديدة مستفيدة من مهارتكم الدبلوماسية ومن خبرتكم الواسعة. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تقديرنا للسيد الأمين العام بطرس بطرس غالي لاختلاصه للأمم المتحدة وجهوده من أجل إصلاحها في هذه المرحلة الحاسمة واغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بالدول الجديدة التي انضمت الى عضوية الأمم المتحدة، ونحن على قناعة بأن انضمامها الى هذا المحفل سيسهم في تعزيز دور الأمم المتحدة، ويرسخ القبول العالمي لمبادئها وأهدافها الرامية الى نشر العدل وإحلال وتوطيد الأمن والسلم الدوليين.

يحتفل شعب الجماهيرية هذا اليوم بذكرى إجلاء آخر بقايا الفاشست من الأراضي الليبية، مؤكداً بذلك إنهاء فترة من تاريخه تميزت بسيطرة استعمارية استيطانية، سادتها كافة أنواع الظلم والتكيد. واليوم، وإذ يحيي شعبنا هذه الذكرى، يؤكد على أن العلاقات الحالية بين ليبيا والدولة التي جاء منها أولئك المستوطنون علاقات جيدة يسودها حسن الجوار، والتفاهم، والتعاون المشترك في الميادين كافة.

خلال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة شهدت الأوضاع الدولية تطورت عديدة. وقبل أن أعبر عن موقف بلادي من هذه التطورات، اسمحوا لي بأن أتناول في البدء قضية تحظى باهتمامنا البالغ. وهذه

العسكرية الصربية من بلادنا مع أسلحتها الثقيلة؟ لماذا لم ينفذ قراراً مجلس الأمن ٧٨٧ (١٩٩٢) و ٨٣٨ (١٩٩٣)، اللذان يهدفان إلى مراقبة الحدود بين صربيا والبوسنة والهرسك ومنع استمرار التدفق الهائل للأسلحة والمعدات المتوجهة إلى المعتدين في البوسنة؟

لم يعد من الممكن أن نتكلم عن عدم التدخل. إن اشتراك المجتمع الدولي في البوسنة قد بدأ مع فرض الحظر على الأسلحة واستمر من خلال هذه المجموعة الكاملة من الالتزامات التي لم يوف بها. ويجب على الأمم المتحدة إما أن تتابع تدخلها أو أن تقرر إلغاء هذا التدخل. فلا يمكن لها بشكل أو بآخر مواصلة سياستها الحالية، التي تجعلها متواطئة في تدمير الشعب البوسني.

إن حكومة بلادي ما زالت ملتزمة بالسلم ومثل المجتمع التعددي والديمقراطي والمتعدد الأديان. ولسوء الطالع، فإن بعض الأمم نفسها التي تحتضن هذه المثل في أرجاء العالم قد خانتها بتقاعسها، وخانتها في بلادها نفسها. ولا يمكننا أن نستمر إلى ما لا نهاية في كفاح مبدئي دون مساعدة كافية تأتينا من الخارج أو على الأقل دون أن تعطى لنا الفرصة الكاملة للدفاع عن أنفسنا.

إن إجراء برلماننا واضح في التزامه بالسلم، ومطالبته بإنشاء دولة قادرة على البقاء وتحقيق سلم دائم. لقد تخلى عن المبادئ بطريقة لا حياة فيها الذين لديهم السبب الأقوى وعليهم الواجب الأكبر في الدفاع عنها في بلادنا. وليس بإمكاننا أن نساير ولن نساير مشاعر القلق لدى الحكومات نفسها وأن نسمح لها بممارسة الضغط علينا لكي نتخلى عن آخر أمل لنا بالحفاظ على الذات وإقامة سلم حقيقي ودائم.

وبالرغم من قيام عملية أصبحت عن طريقها أحاسيس العديد من الشهود على هذه الجريمة مخدرة إزاء فظاعتها، فالفضاعة نفسها لن تمحى مطلقاً، والأجيال القادمة من أهل العدل والحق في كل أمة لن تغفر للبلدان التي سمحت بحدوث هذه الفظاعات ولن تشق بهذه البلدان. فهناك بليون نسمة على الأقل ينتظرون أن تتصرف هذه الهيئة. فهل الأعضاء على استعداد حقاً للتخلي عن البوسنة وشعبها لإبادتهما؟ فالبلليون من الناس الذين ذكرتهم، وليسوا هم فقط، لن يغفروا لكم أبداً.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية البوسنة والهرسك على البيان الذي أدلى به توا.

الفرنسي والاتصالات ما زالت مستمرة مع السلطات الفرنسية لاستقبال القاضي الفرنسي في ليبيا وتسهيل إنجاز مهمته على أن يصل بطريقة سلمية متحضرة لا بدبلوماسية القرن السادس عشر، وبواسطة البوارج الحربية.

إن ما تقدم يوجز ما قامت به ليبيا من إجراءات في إطار الاستجابة للمطالب الواردة في قرار مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢). ففيما يتعلق بطلب تحديد المسؤولية عن الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الطائرتان الأمريكية والفرنسية، فقد اتخذت بلادي كل التدابير القانونية لإجراء التحقيق، وطلبت من السلطات البريطانية والأمريكية التعاون لإتمامه، ودعت جهات محايدة لمتابعته ومنظمات دولية وإنسانية للتأكد من نزاهته. وفيما يتعلق بطلب المساهمة في القضاء على الإرهاب الدولي، فإن الإجراءات العملية التي سبق ذكرها توضح مدى جدية بلادي في القضاء على هذه الظاهرة وقد تمثل حرص ليبيا على القضاء على الإرهاب الدولي في دعوتها إلى عقد دورة خاصة للجمعية العامة لدراسة أسباب وأبعاد هذه المشكلة والمسألة التي ما زالت دون حل هي المتعلقة بطلب السلطات البريطانية والأمريكية تسليم المشتبه فيهما للمثول أمام إحدى محاكم البلدين.

إن بلادي لم تأل جهداً في السعي لحل هذه المسألة بشكل يتفق مع أحكام القانون. فقد عرضت اللجوء إلى محكمة العدل الدولية واقتُرحت تسليم المشتبه فيهما إلى مقر الأمم المتحدة في ليبيا للتحقيق معهما واقتُرحت أيضاً أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل لجنة قانونية لتقصي الحقائق للتأكد من جدية التهم بما في ذلك إجراء تحقيق شامل. كما قامت السلطات المختصة في بلادي بعرض المسألة على المؤتمرات الشعبية الأساسية "السلطة التشريعية" في ليبيا التي أصدرت قراراً قضى بعدم ممانعتها بأن يمثل المشتبه فيهما أمام محكمة عادلة ونزيهة يتفق بشأنها. وتمشيا مع ذلك، أعلنت بلادي بأنها على استعداد للشروع في التفاوض مع الدول المعنية - تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة - على إجراء المحاكمة في مكان لا تعترض عليه أطراف النزاع وتوفر فيه كل الضمانات من أجل الوصول إلى الحقيقة التي نرى أنها كانت الهدف الذي ابتغاه مضمون قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ (١٩٩٢). وقد أخطر الأمين العام للأمم المتحدة بهذه الخطوة في شهر كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩٢ وتم التأكيد على ذلك في شهر تموز/يوليه الماضي مع إبلاغه بأن ليبيا على استعداد لمناقشة الإجراءات والترتيبات المتعلقة بالمحاكمة.

لقد لقيت مواقف الجماهيرية العربية الليبية في

القضية ليست بمنأى عن التحولات الدولية، بل هي أحد إفرازاتها التي تمثلت في اتجاه بعض الدول لسياسة فرض الحلول لخلافاتها مع دول أخرى وبشكل لا يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ومع الميثاق والأعراف الدولية، متعمدة انتهاج سياسة الكيل بمكيالين والتعامل بمعيارين، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بدولة تنتهج سياسات ومواقف مستقلة. وهذه الحالة تنطبق على الخلاف بين الجماهيرية العربية الليبية، وفرنسا، وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وذلك عندما أعلنت هذه الدول اشتباهها في تورط لبيين في حادثة طائرة "بان أميركان" وطائرة "U.T.A.". وطلبت تسليم اثنين من اللبيين لمحاكمتهم في اسكتلندا أو الولايات المتحدة الأمريكية. ومع أن السلطات الليبية اتخذت - منذ إخطارها بالأمر - الإجراءات القضائية اللازمة فإن الأطراف الأخرى بدلا من تعاونها مع هذه السلطات وانتظار نتائج التحقيقات لجأت إلى مجلس الأمن ودفعته لكي يتعامل مع هذا الخلاف وفقا للفصل السابع من الميثاق الذي لا ينطبق عليه. فليبيا لم تهدد أحدا، ولا عرضت السلم والأمن الدوليين للخطر، والمسألة كلها ما زالت في طور الاشتباه وتقتضي إجراءات قضائية وقانونية للتحقق منها.

رغم إدراك بلادي أنه قد تم الدفع بمعالجة هذا الخلاف في إطار لا يتفق مع طبيعته القانونية، فإنه حرصا منها على كشف عن الحقائق والملازمات المتصلة بهذه القضية، قامت منذ إخطارها بالأمر بكل التدابير التي تكفل إجراءات التحقيق. كما أعلنت عن استعدادها للتعاون في الاستجابة لمطالب قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ (١٩٩٢) بما في ذلك التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة لإنجاح المهمة الموكلة إليه بموجب هذا القرار. وفي هذا الصدد، جددت بلادي إدانتها للإرهاب الدولي بأشكاله كافة، وقامت بقطع علاقاتها بجميع الجمعيات والمنظمات التي يشتبه في تورطها في أعمال إرهابية وأكدت على أنها لن تسمح بأن تستخدم أراضيها أو مواطنوها أو مؤسساتها للقيام بهذه الأعمال بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأنها على استعداد لإنزال أشد العقوبات بمن يشب تورطه في أنشطة إرهابية. كما أعلنت بأنه لا توجد فوق أراضيها أية معسكرات لتدريب الإرهابيين، ودعت مجلس الأمن أو أية هيئة دولية يكلفها للتحقق من ذلك. وإلى جانب ذلك، فقد تعاونت بلادي مع حكومة المملكة المتحدة من أجل الكشف عن عناصر تتهمة الحكومة البريطانية بالتورط في أعمال إرهابية، وقد عقد أكثر من اجتماع في هذا الشأن وأكد المسؤولون البريطانيون على تعاون الجماهيرية معهم بإيجابية في هذا المجال. ولتحديد المسؤولية في تفجير طائرة (U.T.A.) الفرنسية، تم عقد أكثر من لقاء بين قاضي التحقيق الليبي ونظيره

لقد نجم عن هذه العقوبات مآسي كثيرة ألحقت بالشعب الليبي أضرارا مادية كبيرة تقدر ببلابين الدولارات. هذا، الى جانب وفاة المئات من الأطفال والشيوخ والنساء. ولا أود أن أتناول هنا هذه الأضرار بالتفصيل، فقد بينا ذلك في أربع عشرة وثيقة كان آخرها الوثيقة S/26139. ولكن بإيجاز، فقد حال الحظر دون إيفاد حوالي ٥٢٥ ٨ حالة مرضية مستعصية، وعرقل حضور الكثير من أساتذة الجامعات، وأوقف التعاقد مع مئات الأطباء، وضاعف من حالات الوفاة نتيجة حوادث الطرق، وصعوبة نقل المصابين الى المستشفيات المتخصصة في الدول المجاورة، وأوصل النفوق في الحيوانات الى نسبة عالية بسبب عدم التحصين، ونقص مستلزمات الوقاية، وقلل عائد الأنشطة الاقتصادية في جوانبها العديدة بما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار. هذا بالإضافة الى أن هذه العقوبات سببت في نقص قطع الغيار للطيران مما أدى الى سقوط طائرة ذهب ضحيتها ١٥٧ شخصا من جنسيات مختلفة.

ساعد الإنفراج في العلاقات الدولية على أن يحقق المجتمع الدولي مكاسب جديدة في ميدان نزاع السلاح، وحماية حقوق الإنسان، وعزز الجهود الدولية لحل منازعات كانت حتى وقت قريب محل انشغال بالغ. فقد تحققت المصالحة في كمبوديا وساد الاستقرار في منطقة أمريكا الوسطى، وهناك اتجاهات إيجابية نحو التوصل إلى سلم دائم في موزامبيق، وتمت خطوات هامة لتحقيق المصالحة الوطنية الكاملة في ليبيريا، ويتجه الخلاف في رواندا نحو الحل النهائي. لكن هذه التطورات المفعمة بالأمل لا يجب أن تحجب عنا حقيقة أن العالم يشهد الآن توترا ومنازعات لم يسبق لها مثيل في التاريخ، وهو ما يقتضي زيادة الاستعانة بجهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لحلها، والحيلولة دون انفراد دول معينة لحل هذه المشاكل. إن مشكلة قبرص لم تسو بعد، وتدهورت الأوضاع في البوسنة والهرسك وفي منطقة البلقان بشكل عام، وأدت إلى مأس إنسانية مفرجة، ولم يتحقق الاستقرار الكامل في أفغانستان، وقد اشتد القتال في أنغولا وليس هناك التزام حقيقي باتفاقات السلم الوطني رغم الجهود الدولية والإقليمية. وقد شهدت الأوضاع في جنوب أفريقيا تطورات إيجابية، لكنه لا بد من وضع حد عاجل لأعمال العنف لما لها من آثار سلبية على عملية تحويل جنوب أفريقيا إلى دولة ديمقراطية وموحدة وغير عنصرية.

على مدى ما يزيد على أربعة عقود مضت، صدرت عن الأمم المتحدة العديد من القرارات بشأن القضية الفلسطينية. ولكن الإسرائيليون رفضوا

معالجة الخلاف ارتياحا واسعا من قبل دول ومنظمات إقليمية عديدة منها حركة عدم الانحياز التي تضم ١١٠ دول ووثيقة جاكارتا A/47/675 ومنظمة المؤتمر الإسلامي بأعضائها الأربعة والخمسين (القرار ٢٠/٦ والقرار ١٤/٢١) وجامعة الدول العربية بأعضائها الاثنى والعشرين (القرارات ٥١٥٦ و ٥١٥٨ و ٥١٦١ و ٥٢٢٤ و ٥٢٨١)، وأخيرا وليس آخرا ما جاء في القرار ١٤٥٧ الذي اعتمدته منظمة الوحدة الأفريقية التي تضم في عضويتها أكثر من خمسين دولة حيث ثمن هذا القرار المبادرات الليبية لحل الخلاف، وأعرب عن الامتنان باستعداد ليبيا للتعاون مع الجهات القضائية والقانونية ودعوة مجلس الأمن لكي يعيد النظر في القرار ٧٤٨ (١٩٩٢) ورفع الحظر المفروض على ليبيا.

إن مواقف هذه المنظمات تعكس شعورها بعدالة وجهة النظر الليبية، كما يبرز حرصها على لعب دورها وفقا للفصل الثامن من الميثاق والعمل على حل الخلاف بالوسائل والطرق السلمية. وكان الأمل هو أن تضع الدول الثلاث هذه المواقف في الاعتبار وتتجاوب مع المبادرات الليبية، ولكن جهودنا قوبلت بالرفض. والأبعد من ذلك، فإن الدول المعنية عمدت الى التقليل من مرونة الموقف الليبي وما أبداه من تجاوب، وأصرت على تسليم المشتبه فيهما الى المحاكم الأمريكية أو البريطانية خلافا للقوانين والمواثيق الدولية.

إن محاكمة المشتبه فيهما لم ترفض ليبيا مبدأ إجراءاتها، وقد أكدت على ذلك منذ البداية، وكل ما طالبت به وحرصت عليه هو إجراء محاكمة عادلة ونزيهة تتوفر فيها كافة الضمانات القانونية والنفسية وهو ما جرت بشأنه مشاورات واتصالات مكثفة في المدة الماضية أخطرنا الأمين العام بنتائجها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. إن ليبيا ترى أن ما جاء في رد الأمين العام يعتبر كافيا ومقبولا وتعتقد بأنه لم يبق لحل الأزمة سوى خطوة واحدة وهي إقناع المشتبه فيهما للمثول أمام القضاء الاسكتلندي وهو ما تسعى الجماهيرية العربية الليبية لحثهما عليه. وقد أبلغ الأمين العام بذلك في رسالتين وردتا في الوثيقة S/26523 المؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

لقد استجابت الجماهيرية العربية الليبية بشكل عملي لمطالب قرار مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) وهو ما أصبح يتطلب ليس التخلي عن السعي في اتجاه تشديد العقوبات المفروضة بموجب القرار ٧٤٨ (١٩٩٢) فحسب، بل يقتضي الرفع العاجل لها، وهو ما نطلب من هذه الجمعية التي تمثل ضمير العالم ودعمه وتأييده مثلما دعت الى ذلك المنظمات الإقليمية والدولية التي ذكرتها.

المطلب من شأنه تعزيز بناء الثقة بالمنطقة، وتوجيه إمكانياتها نحو النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي نفس الوقت ترى الجماهيرية العربية الليبية أن الحوار والتفاهم لإيجاد حل للخلافات على أساس السيادة والاحترام المتبادل وفقا للأعراف والمواثيق الدولية عاملان أساسيان أيضا في تحقيق أمن البحر الأبيض المتوسط واستقراره. إن تكثيف التعاون وتنسيق الجهود في الميادين المشتركة شرطان أساسيان في توثيق أوأصر التعاون. ولذلك، فإن الجماهيرية تبدي إرتياحا للخطوات التي تبذل في هذا الاتجاه ضمن تجمعات المنطقة، كاتحاد المغرب العربي وتجمع غرب المتوسط (٥+٥) باعتبارها انطلاقة هامة نحو تحقيق تطلعات شعوب الاقليم في السلم والأمن والتعاون.

في السنوات القليلة الماضية تم تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح. ومما يشار إليه في هذا الميدان التخفيض في الأسلحة النووية وانضمام المزيد من الدول إلى معاهدة عدم الانتشار. وترحب الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بهذه التطورات، ومع ذلك فإنها ترى أن ذلك لا يكفي وأن الخطر من زيادة انتشار الأسلحة النووية يقتضي جهدا دوليا أكبر، بما يؤدي إلى القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل كافة بشكل يشمل كل الدول التي تمتلك هذه الأسلحة أو تنتجها أو تخزنها. وفي هذا الصدد، تؤيد بلادي كل المبادرات الرامية إلى تحقيق ذلك، بما في ذلك تعزيز آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح، وعلى الأخص مؤتمر نزع السلاح الذي توج أعماله باتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن هذه الاتفاقية وثيقة طموحة على الطريق نحو نزع السلاح الشامل والعالم. ومع ذلك، فقد امتنعت بلادي حتى الآن عن التوقيع على هذه الاتفاقية، ذلك أن المنطقة التي ننتمي إليها بها أسلحة دمار لا تخضع لنظام الضمانات والتفتيش الدولي. وفي ظل هذه الظروف، فإنه من الصعب التعامل مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية دون معالجة أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها الأسلحة النووية.

لقد أيدت بلادي الدعوة إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، ومن ذلك مقترح جمهورية مصر العربية الداعي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وحرصا من بلادي على القضاء على أخطار هذه الأسلحة كافة دعت الأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير التي تكفل تدمير السلاح النووي والجراثومي والكيميائي وأسلحة الدمار الأخرى مثل القذائف التسيارية وتحريم وتجريم صناعة كل هذه الأسلحة وحيازتها واستعمالها.

الاستجابة لأي من هذه القرارات التي تقرر جميعها بحق الشعب الفلسطيني الثابت والمشروع في العودة إلى دياره وتقرير مصيره، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، القرار ١٩٤ (د-٣) بشأن حق العودة للاجئين، والقرار ٤٧٨ (١٩٨٠) بشأن القدس، والقرار ٣٣٧٥ (د-٣٠) بشأن حق تقرير المصير، والقرار ٧٩٩ (١٩٩٢) بشأن المبعدين. لقد شهدت الآونة الأخيرة بعض التطورات بشأن القضية الفلسطينية، ورغم ذلك فإن موقف الجماهيرية العربية الليبية من هذه القضية والنزاع في منطقة الشرق الأوسط أوضحناه من قبل، ونؤكد عليه الآن وهو ضرورة تحرير كامل الأراضي العربية المحتلة والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني إلى حين استعادة حقوقه كافة، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره، والعودة إلى أرضه، وإقامة دولة في فلسطين يعيش فيها العرب واليهود على حد سواء.

في مكان آخر من الوطن العربي، لا يزال الوضع في الصومال مصدر قلق بالغ، وإذا كان التوفيق حليف الجهود التي تمت في الفترة الماضية، حيث تم توفير بيئة آمنة لا يصلح المساعدات الانسانية للمتضررين الذين ضربتهم المجاعة على نطاق واسع، إلا أن ما حدث أخيرا حيث أخذت الأوضاع هناك منحيا آخر يوضح مدى حساسية الوضع في هذه المنطقة. وبلادي، وهي تتبع التطورات الحالية في الصومال ما زالت على قناعة بأن حل المشاكل هناك لا يمكن فرضه عن طريق القوة ومن أي جهة كانت، ولكن يتأتى من خلال الحوار والتفاهم، ويتم هذا بالدرجة الأولى من قبل الصوماليين أنفسهم الذين يجب عليهم ترك خلافاتهم جانبا والعمل سويا على تنفيذ ما اتفقوا عليه لكي يعود للصومال وشعبه السلام والأمن والاستقرار.

تحتل مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط مكانة خاصة في اهتمامات الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، وينبع اهتمامنا بهذه المسألة من إيماننا بأن أمن وسلام هذه المنطقة لا يرتبطان فقط ارتباطا وثيقا بالأمن والتعاون في افريقيا وأوروبا، إنما بالسلام والأمن الدوليين. ولهذه الأسباب رحبت بلادي بالقرارات الصادرة عن الجمعية العامة بهذه الخصوص، وكذلك بالقرارات الصادرة عن منظمات أخرى، مثل حركة عدم الانحياز. وتعرب من جديد عن ترحيبها بأية مبادرات من شأنها العمل على إزالة عوامل التوتر من هذه المنطقة وتعزيز استقرارها وتوسيع مجالات التعاون بها. إن بلادي على إدراك تام أن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكله عناصر عديدة، ومع ذلك فإننا لانزال على قناعة بأن سحب الأساطيل وغلق القواعد الأجنبية في المنطقة يشكلان العنصر الأساسي، لأن تحقيق هذا

الوطنية لاستصلاح الآلاف من الهكتارات لأغراض الزراعة والتوطين.

وفي هذا المقام، لابد من إحاطة هذا المحفل بأن جهودنا للتوسع في ميدان حماية البيئة والمحافظة عليها يعرقلها انتشار مخلفات الحروب والألغام التي زرعت في الأراضي الليبية خلال الحرب العالمية الثانية. لقد صدرت عن المنظمات الدولية والاقليمية قرارات عديدة في هذا الشأن، كما صدرت عن هذه الجمعية قرارات مماثلة كان آخرها القرار ١٩٧/٤٠ وتطالب هذه القرارات الدول المعنية أن تقدم المعلومات الضرورية والمساعدة الفنية لإزالة تلك الألغام والمخلفات، وأن تقدم أيضا التعويض عن الخسائر الناجمة عنها، واليوم نكرر دعوتنا لتلك الدول لتتحلى بروح المسؤولية وتستجيب لنداءات المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بمخلفات الحروب.

إن اعتماد سياسات وبرامج على المستوى الدولي، ترمي إلى سعادة الإنسان، وتوفير أفضل مستوى معيشي له هدف نسعى إليه، وعلى هذا الأساس، ترحب بلادي بعقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في العام القادم، كما ترحب بعقد المؤتمر الدولي للمرأة، وأيضا بالمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥ لأن من شأنها إعطاء دفعة سياسية قوية للأنشطة والجهود الدولية من أجل القضاء على التخلف والفقر والجوع. ومما يشجعنا على الترحيب بهذه المؤتمرات، النتائج الهامة للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان التي تمثل إنجازا هاما في مجال تطوير احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن بلادي التي تنتمي إلى إحدى الثقافات الكبرى في العالم - وهي الثقافة العربية الاسلامية التي ساهمت مساهمة عظيمة في تعزيز حقوق الإنسان - لعاقدة العزم على الاستمرار في دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بحقوق الإنسان لتحقيق الأهداف الواردة في إعلان وبرنامج عمل فيينا. وإنطلاقا من اهتمام بلادي بحقوق الإنسان باعتبار ذلك أساس تقدم الشعوب وإزدهارها، فقد اتجهت إلى تحقيق وتعزيز المساواة بين جميع الأفراد وكفالة حقوقهم، وقد تم التأكيد على ذلك في الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فصدر قانون تعزيز الحريات عام ١٩٩١، كما تمت المصادقة على مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الدولية في ميدان حقوق الإنسان، وتم إنشاء اللجنة الدولية لجائزة القذافي لحقوق الإنسان.

أصبحت مسألة إعادة هيكلة الأمم المتحدة

إذا كان سعي الأسرة الدولية لتحقيق الأمن والاستقرار في العالم يتركز الآن على مضاعفة الجهود للحد من الأزمات السياسية والقضاء على المنازعات الاقليمية، فإن هذا السعي يقتضي أيضا معالجة المشاكل الاقتصادية. فأثر هذه المشاكل على الأمن والسلم الدوليين لا يقل خطرا عليه من المنازعات المسلحة. وكما يتبين من دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٣، فإن الاقتصاد العالمي لا يزال يعتره الخمول، وهو ما يتطلب تنشيطه بتدابير دولية عاجلة مع إيلاء اهتمام خاص للدول النامية التي مازالت تعاني من مصاعب إقتصادية مستمرة نتيجة الحماية التجارية، وارتفاع الديون الخارجية، والقيود على نقل التقنية، والتدفق العكسي للموارد، وتدني أسعار المواد الأساسية.

وفي إطار دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تود بلادي التنبيه إلى خطورة الاجراءات القسرية بمظاهرها كافة التي تتعرض لها بعض الدول النامية، ومن بينها بلادي، باعتبارها تشكل أحد المعوقات الرئيسية للتنمية، هذا فضلا عن تعارضها مع الميثاق ومبادئ القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

إن دعم جهود التنمية يقتضي أيضا أن يفي المجتمع الدولي بالالتزامات التي قطعها على نفسه إزاء برامج تنمية معينة مثل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا. إن القارة الأفريقية تعلق على هذا البرنامج آمالا كثيرة لأن من شأنه المساعدة على النهوض بجهود التنمية في القارة التي بدأت باقامة الجماعة الاقتصادية لأفريقيا، وتعززت باقامة عدد من التجمعات شبه الاقليمية ومنها اتحاد المغرب العربي الذي قطع خطوات هامة نحو استغلال إمكانيات المنطقة وعمق الروابط التي تدعم إرساء السياسات المشتركة التي تنتهجها بلدانها في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أسفرت قمة الأرض التي عقدت في العام الماضي عن نتائج هامة، ونحن نشعر بالارتياح للتدابير التي اتخذت نحو تحقيق أهداف المؤتمر، خاصة الشروع في اعداد إتفاقية لمكافحة الجفاف والتصحر لما لها من أهمية بالنسبة لبلادي ولمنطقة شمال أفريقيا بأسرها التي تعاني من نقص المياه ويهددها الجفاف وزحف الصحراء. وإلى جانب ذلك، فإننا نرى أن التصميم الحقيقي على حماية البيئة يكمن في التعاون الدولي والوفاء بالالتزامات التي تم قطعها في مؤتمر ريو دي جانيرو. لقد وضعت بلادي مسألة حماية البيئة في مقدمة أولوياتها، فبدأت بمقاومة الجفاف والتصحر باقامة مشروع النهر الصناعي العظيم، وتهدف خططنا

الدول. إن إلغاء هذا الامتياز دعوة تمت المناداة بها منذ مدة طويلة، وقد توسع نطاق هذه الدعوة في السنوات الأخيرة وما أعربت عنه دول عديدة بما فيها بلادي خلال الدورة الماضية للجمعية العامة، وفي غيرها من المحافل، يؤكد على مدى الرغبة في إلغاء هذا الامتياز ويبرز حقيقة أن أي نظام للأمن الجماعي يخضع لامتياز النقض من قبل بعض الدول لا يمكن الاعتماد عليه في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين.

في الختام، ونحن على أعتاب الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ونتطلع إلى مسيرة المنظمة في الخمسين عاما القادمة، فإن واجبنا كدول وشعوب أن نضع الأسس القوية والعادلة لعالم الغد.

والعالم الذي نتمناه هو عالم تزول فيه الصراعات والمشاحنات والحروب، وتختفي فيه وسائل الفناء والدمار ومظاهر الفقر والمعاناة، وترفرف عليه رياح الاستقرار. عالم تبنيه الشعوب على قواعد الحق والعدل والمساواة، وتتعرز فيه الديمقراطية وحقوق الانسان، ينتفي فيه العنف والغبن والاجراءات التعسفية، عالم تجد فيه كل الشعوب فرصة حقيقية للتطلع الى الامام والتفاؤل بالمستقبل، تنعم فيه بالأمن والسلام والسعادة وفق ممارسة حقيقية لميثاق الأمم المتحدة. ومساهمة من الجماهيرية العربية الليبية لتحقيق هذه الأهداف، تقدمت بمشروع حضاري لمعالجة وإيجاد حلول للعديد من المشاكل والقضايا التي تشغل بال البشرية. وقد عمم هذا المشروع بالوثيقة A/46/840 ولن أتناول ما جاء في هذا المشروع ولكنه متاح لكم رفق بياضنا هذا.

السيد غمبوسورين (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي، اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أقدم لكم تهاني وفدي الخالصة على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. إن خبرتكم المهنية بوصفكم ممثلا دائما لبلدكم لدى الأمم المتحدة ستكون بلا شك مصدر قوة في مداولاتنا الهامة.

ونشيد بسلفكم السيد ستويان غانيف على خدمته المتفانية، ونحيي الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي على جهوده الشجاعة التي لا تكل لتعزيز المنظمة العالمية. ونرحب بحرارة بالأعضاء الجدد ونتمنى لهم النجاح.

إن استعادة التطورات منذ نهاية الحرب الباردة تبين تعقد التقدم صوب نسيج جديد في العلاقات الدولية. فمن ناحية تنتشر روح التعاون والتفاعل. والديمقراطيات الجديدة تتقدم في وجه الصعوبات

وإصلاحها وإضفاء الطابع الديمقراطي على تكوين أجهزتها ضرورة ماسة، إذا ما أردنا للأمم المتحدة أن تلبي المطالب الدولية وأن تصبح أكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء وأن تعمل بشكل أكثر فعالية في إطار الأهداف المحددة في الميثاق. وتتابع بلادي باهتمام المحاولات الجارية الآن لإصلاح الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وترحب بقرار تنشيط الجمعية العامة وترشيد جدول أعمالها. ونأمل بأن تسفر أعمال الفريق الذي أنشئ لهذا الغرض عن إنجاز يحقق التوازن ويحافظ على مصالح الدول الأعضاء كافة. إن المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره عن "خطة للسلام" تعد إسهاما قيما لتعزيز قدرة المنظمة في مواجهة تحديات المرحلة المقبلة. لقد رحبت بلادي بهذه المقترحات، وأحطنا علما بالقرارين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة في هذا الشأن. والأمم المتحدة وهي الآن بصدد تنفيذ توصيات خطة للسلام عليها أن تؤكد من جديد على ضرورة الاسترشاد بمبادئ الميثاق، وعلى الأخص إحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وإستقلالها السياسي كما ورد في القرار ١٢٠/٤٧ وأكد عليه القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في الشهر الماضي.

إن تعزيز الجمعية العامة لكي تقوم بالدور المناط بها بموجب الميثاق يجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية في عملية إصلاح الأمم المتحدة. ومجلس الأمن الذي أوكلت إليه الدول الأعضاء العمل نيابة عنها لصون السلم والأمن الدوليين يتعين عليه القيام بأعماله بصورة تنفق بشكل كامل مع مبادئ وأهداف الميثاق ومع القوانين والأعراف الدولية، كما يتعين على المجلس تحسين أساليب عمله وأن ينتهج نهجا موضوعيا، وألا يتعامل بمعيارين ويكيل بمكيالين إزاء معالجة القضايا المتصلة بالأمن والسلم في العالم. إن الحقائق الراهنة تقتضي زيادة العضوية بمجلس الأمن، لا من خلال إجراءات جزئية، بل بحلول جذرية تعكس الزيادة في عدد أعضاء الأمم المتحدة وتراعي التوزيع الجغرافي العادل في عضوية المجلس تنفيذا للمادة "الثالثة والعشرين" من الميثاق وأهداف قرار الجمعية العامة رقم ٦٢/٤٧. وفي إطار عملية الإصلاح، فإنه من الأهمية بمكان إعادة النظر في بعض أحكام الميثاق التي لم تعد تتماشى مع التغييرات الكبيرة التي طرأت على الساحة الدولية. فالوضع الدولي في عام ١٩٤٥ يختلف عن الوضع الدولي الراهن، وهو ما يقتضي اتخاذ إجراءات جريئة فيما يتعلق ببعض أحكام الميثاق التي أصبح استمرار الابقاء عليها يشكل عائقا رئيسيا لأهم دور تضطلع به الأمم المتحدة، وهو المحافظة على السلم والأمن الدوليين. ونشير هنا إلى امتياز النقض في مجلس الأمن الدولي الذي تتمتع به فئة قليلة جدا من

والمؤتمر العالمي للمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، التي ستعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، مدعوة الى أن تفتح آفاقاً أفضل لبلوغ هذا الهدف. ولا يمكن التوصل الى حل دائم لمختلف المشاكل الحالية إلا إذا تنوّلت تحديات التنمية تناولاً كافياً. إن مفهوم التنمية وجوانبها العملية ستثري بالتأكيد بالتقرير المرحلي للأمين العام بشأن "جدول أعمال للتنمية" ومناقشته المقبلة خلال هذه الدورة.

لقد حان الوقت لأن نتناول بالعزم الوطيد جدول الأعمال الذي مر عليه زمن طويل، والذي يتعلق بالتباينات الاقتصادية بين الشمال والجنوب بما في ذلك القضاء على الفقر وتخفيف عبء الدين وإزالة الحمائية التجارية والاختتام العاجل والناجح لجولة أوروغواي. وفي هذه الصدد ترحب منغوليا باجتماع رئيس حركة عدم الانحياز. ومجموعة السبعة في تموز/يوليه الماضي في طوكيو. ذلك الاجتماع يمثل خطوة أولى صوب إعادة الحوار بين الشمال والجنوب. إن وفدي يعتقد إن من المهم أن يتخذ، بعد أن تجري الجمعية العامة في هذه الدورة دراسة جادة لمبادرة حركة عدم الانحياز بشأن إعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، قرار إيجابي في هذا الصدد.

من الأهمية البالغة أن نحافظ على الزخم المكتسب في مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية من خلال متابعته على نحو فعال على الصعيدين الوطني والدولي. ونحن نشي على الدور الدينامي الذي تضطلع به لجنة التنمية المستدامة بوصفها محفلاً سياسياً أساسياً لمراقبة واستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وقد صدقت منغوليا مؤخراً على اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. ويجري الآن إعداد خطة عملنا الوطنية من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

ومنغوليا كدولة يمثل التصحر فيها تحدياً رئيسياً، ترى أن من الضروري عقد اتفاقية بشأن هذا الموضوع.

وتؤمن منغوليا بأن التقيد بحقوق الإنسان وفقاً للمعايير المتفق عليها عالمياً أمر أساسي في تعزيز التعاون المنصف فيما بين الدول. ولا يمكن بأي حال المؤامة بين احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبين المعايير التمييزية التي تقسم البلدان الى بلدان صغيرة وبلدان كبيرة، وبلدان متقدمة وبلدان متخلفة، وبلدان تشتمل على أقليات وبلدان لا تشتمل على أقليات، أو تقسمها الى بلدان على أسس طائفية

الهائلة لمرحلة الانتقال. والأحداث الأخيرة في روسيا دلالة كافية على هذا. ونحن على ثقة من أن القوى الديمقراطية التي يقودها الرئيس يلتسين ستتغلب على المحنة الراهنة وستنجح في مساعدتها. إن أهمية نجاح الإصلاحات في روسيا بالنسبة للمنطقة والعالم أجمع لا يمكن المبالغة في التأكيد عليها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد اويدراوغو (بوركينافاسو).

وعلاوة على ذلك توجد حلول حتى لأكثر الصراعات الاقليمية تطاولاً. إن العمل التاريخي الأخير المتمثل في الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، واتفاق السلم المرحلة، خير مثالين على ذلك، ونأمل أن يؤدي ذلك الى حل عادل وشامل للصراع العربي الاسرائيلي.

وفي جنوب افريقيا أحرز تقدم هام صوب تحقيق الديمقراطية ومجتمع متعدد الأعراق. إن السلم والمصالحة الوطنية اللذين استعصي تحقيقهما في كمبوديا وقتاً طويلاً أعيدا الى أرض الحضارة العريقة هذه. وأبرمت اتفاقات تشكل نقطة تحول على حظر الأسلحة الكيميائية وعلى تخفيض الأسلحة النووية.

وفي الوقت نفسه من الواضح أن بعض المشكلات القديمة العميقة الجذور لا تزال تنتظر الحل. وتبرز مشكلات جديدة كانت مرة مكبوتة نتيجة لظروف الوقت.

والواقع أنه لم يسجل أي تقدم ملموس في تناول قضايا الفقر والدين الخارجي والمخدرات والجريمة المنظمة والفجوة المتزايدة الاتساع بين الأغنياء والفقراء وأزمات البيئة. وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة فإن "الحروب الساخنة" تتزايد. ويكفي أن نذكر المآسي المستمرة في البوسنة والهرسك والصومال وناغورني - كاراباخ وأبخازيا.

مما هو مسلم به على نطاق واسع اليوم إن مفهوم التنمية اكتسب طابعاً متعدد الأبعاد يشمل ليس فقط النمو الاقتصادي بل أيضاً الجوانب السياسية والاجتماعية والبيئية. وعلاوة على ذلك ثمة تأكيد متزايد على البعد الإنساني للتنمية لأن رفاه الشعوب هو في نهاية المطاف المقياس الحقيقي للتنمية. ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة هي الآلية الوحيدة التي لا بديل عنها لترجمة هذا المفهوم الى حقيقة.

وفي هذا الصدد إن المؤتمر العالمي للسكان

نضطلع بمهمة شاقة تتمثل في تجديد الحياة الروحية، فخلال سنوات التجربة الاشتراكية، أرغمنا نحن المنغوليين على التخلي عن تقاليدنا وتراثنا الحضاري التي ترجع الى قرون مضت. ويكفي القول أنه جرى تدمير كل أماكن العبادة - أماكن الحياة الروحية المقدسة - التي تجاوزت في مجموعها ٧٠٠ معبد، وأن الكتاب المقدس التقليدي للمنغوليين، الذي يمثل تراثا حضاريا للانسانية، قد دفن في طوايا النسيان. والآن، تتمثل المهمة في تصحيح هذا الخطأ. وهذه مهمة ينبغي الإضطلاع بها على مستوى الدولة وتتطلب جهودا وموارد ضخمة، ولا يمكن أن نترك الخطأ ليصلح نفسه بنفسه.

ورغم كل هذه المشاكل، تحرز الإصلاحات الديمقراطية في منغوليا تقدما منتظما. ويجري توطيد نظام الحكم الديمقراطي الجديد الذي أعلن عنه في دستور عام ١٩٩٢. وأجريت أول انتخابات رئاسية مباشرة في حزيران/يونيه الماضي وأسفرت عن اختيار رئيس جمهورية رشحته الأحزاب السياسية الجديدة. ويجري تعزيز الأسس القانونية التي تستند اليها الإصلاحات الجارية. وهي تشمل الآن كل جوانب الحياة الاجتماعية.

وحددت الحكومة الحالية لنفسها مهمة تتمثل في وقف التدهور الاقتصادي خلال فترة سنتين. ويبدو أن الهدف يقع في نطاق المعقول. ونحن نربط أساس بين هذه المكاسب وبين تفهم المجتمع الدولي ودعمه. وقد شكلت في السنوات الأخيرة مجموعة المانحين بشأن منغوليا. وفي طوكيو، عقدت مؤخرا، تحت رعاية الأمم المتحدة، الجولة الثالثة لاجتماع المانحين التي شارك فيها ٢٣ بلدا و ٦ منظمات دولية. ومنح الحكومات المانحة وقروضها الميسرة تساعد أيما مساعدة في التخفيف من حدة مشاكلنا الحالية. وهي ترسي أساسا جديدا للتنمية في المستقبل. وفضلا عن ذلك، نحرص بإخلاص على اجتذاب استثمارات القطاع الخاص في منغوليا. لهذا لن يسهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي فحسب، بل أيضا في جعل التعاون مع شركائنا مربحا للجانبين في المستقبل. ويهيئ قانون الاستثمار الاجنبي المنقح الظروف المؤاتية لفرص الاستثمار هذه.

وفضلا عن ذلك، نرى أن المشاركة على نحو فعال في التعاون الاقتصادي الإقليمي تمثل عنصرا أساسيا في اضطلاعنا بمهام المرحلة الانتقالية. وإذ نضع ذلك نصب أعيننا، نولي الاهتمام على سبيل المثال للانضمام الى مجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونأمل أن تتمكن الدول الأعضاء من فهم وتأييد موقفنا.

وعنصرية ودينية، فضلا عن ذلك، تنتهج منغوليا نهجا يقوم على افتراض أن حقوق الانسان والحريات الأساسية بوصفها قيما عالمية، لا تعترف بالحدود.

ومن الأهمية البالغة أن تسنى لمؤتمر فيينا لحقوق الانسان المعقود في حزيران/يونيه الماضي، التوصل الى اتفاق بشأن عدم تجزئة الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وضرورة احترامها وإعمالها على قدم المساواة.

ومما يبعث على الرضى أن نلاحظ أن الدعاية لقضايا نزع السلاح قد توقفت بعد إنتهاء الحرب الباردة وأن جوا جادا من التعاون أصبح مهيا. وقد عقدت في وقت سابق من هذا العام معاهدة بشأن تخفيضات جوهرية في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. واتخذت أيضا مبادرة جديدة بالثناء بشأن وقف مؤقت للتجارب النووية. وقرر مؤتمر جنيف لنزع السلاح بدء التفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

ومنغوليا، بوصفها بلدا يقع على نحو فريد من نوعه بين دولتين حائزتين للأسلحة النووية، تعلق أهمية غير عادية على هذه القضية. ولهذا السبب على وجه التحديد، أعلن بلدي العام الماضي أراضي منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد ترحب منغوليا بفكرة تحويل آسيا الوسطى الى منطقة من هذا القبيل.

ومسألة التنفيذ الكامل في الوقت اللازم لاتفاقات بشأن تخفيض الأسلحة النووية وفرض حظر شامل عليها وإزالتها لا بد وأن تحظى بالأولوية في اهتمامات المجتمع الدولي. إن وقف التجارب على الأسلحة النووية والتقييد الصارم بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يكتسبان أهمية خاصة. ونحن نؤيد تمديد إتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى في المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في ١٩٩٥. ومن الأهمية البالغة أن تحترم الأطراف في المعاهدة، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، التزاماتها فتمتنع عن القيام بأي عمل قد يقوض المعاهدة.

تبدأ منغوليا العام الرابع من الإصلاحات الديمقراطية. ونحن نواجه، شأننا شأن العديد من البلدان الأخرى في موقفنا، تحديات هائلة. ومنغوليا، بوصفها بلدا متخلفا، غير ساحلي، وغير مدمج بالقدر الكافي في شبكة الاتصالات العالمية، وبلدا كثير التعرض للكوارث الطبيعية، تواجه مصاعب إضافية في الفترة الانتقالية.

فإلى جانب الإصلاحات الاقتصادية والسياسية،

الأساس الفاسد لدولة جنوب افريقيا منذ زمن طويل، تهاوى أخيرا نتيجة للجهود التي لا تكل لشعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة. وبدلا منه، أدت المفاوضات متعددة الأعراق، وهي في حد ذاتها ظاهرة مذهلة في ذلك البلد، الى برنامج محدد ذي جدول زمني محدد لتحويل جنوب افريقيا "الى بلد متحد ديمقراطي لا عرقي ولا نوعي"، وفقا لما ذكره مؤخرا في هذه القاعة نيلسون مانديلا القائد الحقيقي لشعب جنوب افريقيا.

والحالة كلها في الشرق الأوسط أيضا تحولت تحولا رمزت إليه مصافحة واحدة في واشنطن. هذه اللفتة التاريخية نتجت عن مجموعات معقدة من المالبسات والتطورات وتبشر بالمزيد من المفاوضات العسيرة والجهود المصممة من جانب الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني وجيرانهما. ولكن هناك الآن سببا يدعونا الى أن نثق، أكثر من أي وقت مضى، بأن سياسة التعصب والكراهية واليأس في هذا الجزء المبتلي من العالم تستبدل بسياسة التوفيق والتنوير والواقعية والأمل.

وبالتالي، تغير تغيرا جذريا جدول الأعمال السياسي للمجتمع الدولي، وفحوى جدول أعمال الجمعية ومضمونه، وإن لم تتغير عناوين بنوده.

ويتحول الاقتصاد العالمي بنفس الدرجة، فتتداعى في كل مكان العقوبات البالية في وجه التجارة داخل المناطق المختلفة في العالم، إن لم يكن بعد على الصعيد العالمي. ومما لا شك فيه أنه لا تزال قوى رجعية تقيم الحواجز الاقتصادية بغية عكس التيار وإيقاف مسيرة التقدم الاقتصادي العالمي. وأكثر ضحايا هذه الأعمال الرجعية وضوحا جولة أوروغواي التي لم تختتم بعد، رغم مرور سنوات من المفاوضات المحيطة والمساومات المرهقة. والضحية، في نهاية المطاف، الاقتصاد العالمي وأرزاق شعوب العالم ومستويات معيشتها. وهنا، يشير التاريخ بأصبع اتهامه الى بعض البلدان المتقدمة النمو باعاناتها المالية القصيرة النظر وحيلها الحمائية. ومع ذلك، تزداد قوة اتجاه التحرير التجاري والاقتصادي. ويزيد عدد الدول التي تسلم بأن عكس هذا الاتجاه لن يؤدي إلا الى الإضرار بصالح شعوب العالم.

إن منطقتنا، وهي جنوب شرقي آسيا جزء حيوي من التحول السياسي والاقتصادي العالمي.

وطيلة وقت مديد استحوذ الصراع الدائر في

لقد أصبحت الأمم المتحدة مركزا هاما للجهود الدولية، وهي تتولى مسؤوليات زادت زيادة كبيرة في مجالات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وأن التقرير المفصل للأمين العام بشأن أعمال المنظمة لخير شاهد على ذلك.

تؤيد منغوليا تماما الجهود المبذولة الرامية الى إصلاح الأمم المتحدة، وبخاصة إعادة تنظيم وإنعاش أنشطة الجمعية العامة، والى كفالة بيان تشكيل مجلس الأمن لحقائق العصر المتغيرة وللزيادة الضخمة في عدد أعضاء المنظمة العالمية.

اليوم، تكافح الأمم المتحدة العديد من المشاكل وتحاول جاهدة أن تضمن أن في إمكانها مواجهة التحديات الكثيرة لعالم يتغير بسرعة. ومن نافلة القول أن نجاح هذه المهمة سيتوقف على الجهود المبريرة، بل وقبل كل شيء، على الارادة السياسية والواقعية الكبرى للدول الأعضاء.

السيد رومولو (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يسرني أكبر السرور أن أقدم السفير انساني بالتهاني، بالإصالة عن نفسي وبالنيابة عن وفد بلدي، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية. وأود في نفس الوقت أن أعرب عن عميق تقديرنا للسيد ستويان غانيف ممثل بلغاريا على قيادته بمهارة وتفان عمل الجمعية في دورتها السابقة.

وأود أن أشيد بالسيد بطرس بطرس غالي أميننا العام، للبصيرة والطاقة اللتين كرسمهما لقيادة منظمنا في لحظة عصيبة ولكنها مبهجة من تاريخنا.

أود أن أعرب في هذه اللحظة عن المواساة العميقة التي يكنها وفد بلدي لشعب الهند في المأساة التي حلت به نتيجة للزلزال الذي دمر أجزاء من ولاية ماهاراشترا.

يرأس الرئيس أعمال الجمعية في عالم لا يزال يمر بعملية التحول السياسي المذهل. ومنذ اجتماعنا في نفس هذه القاعة في العام الماضي، وهي فترة لا تعدو كونها طرفة عين في التاريخ الطويل للبشرية، تحولت الخريطة السياسية للعالم تحولا جذريا آخر. وفوق كل شيء، يتضح هذا التحول ويتمثل في شاغلين من الشواغل الرئيسية التي استحوذت على اهتمام الجمعية والمجتمع الدولي على مدى عقود، وهما الحالة في جنوب افريقيا ومشكلة فلسطين.

إن نظام الفصل العنصري البغيض، الذي شكل

اقتناعات شعبنا. كما يجري تحقيقه في إطار مؤسساتنا الديمقراطية. ذلك لأننا على اقتناع بأنه لا يوجد بديل لاحترام حقوق الانسان والديمقراطية من أجل تحقيق الاستقرار والتقدم على المدى الطويل، وكذلك تأكيد الكرامة الانسانية والوفاء بالطموحات البشرية.

إن الحالة الجديدة السائدة في العالم تعطينا أملا جديدا ووعدا أسطع بالخير. ولكن لا يزال هناك أخطار هائلة وحالات مأساوية. ولا تزال الآفات القديمة تحيق بالأسرة الانسانية، ولا تزال تجابهها آلام جديدة.

إن التعصب الايديولوجي حل محله التعصب الديني وظهور الأطماع القومية بوصفهما وقود نيران الصراع المشتعلة الآن في أماكن عديدة من العالم. وانتهاء الامبراطوريات قد أطلق الحافز الفظ لتسوية حسابات تاريخية، والثأر للمظالم العرقية القديمة وتصحيح المظالم الحقيقية أو الوهمية بشأن الحدود الوطنية، أو معاملة الأقليات أو التحكم بالموارد.

إن مأساة البوسنة والهرسك من أسوأ وأخطر هذه الأعمال الهمجية.

وعلى الرغم من بداية مناخ السلم - وبسببه في بعض الحالات - إن الاتجار بأسلحة الحرب يستمر أحيانا دون هوادة، مبددا الموارد ومعرضا الشعوب والسلم للخطر. وتؤيد الفلبين تأييدا ثابتا التدابير الرامية الى تشجيع قدر أكبر من الوضوح في عمليات نقل الأسلحة وفي النفقات العسكرية، بما في ذلك سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وتحث الفلبين الدول الحائزة للأسلحة النووية، بأقوى العبارات، على أن تعيد الوقف الاختياري الذي خرق مؤخرا لجميع التجارب النووية، وتأمل أن يقرر المجتمع الدولي، عن طريق معاهدة للحظر الشامل للتجارب، بأن يوقف الى الأبد تجريب الأجهزة النووية التي تهدد أيما تهديد وجود الأسرة البشرية ذاته. وتؤيد الفلبين تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتدعو الجميع الى الالتزام الدقيق بأحكامها، بما في ذلك اتفاقات الضمانات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت ذاته، نحث الدول الحائزة على الأسلحة النووية على أن تفي بتعهداتها بموجب المعاهدة وأن تزيد من تقليل مخزوناتهما من هذه الأسلحة الى أن تزال جميعها.

وفي خضم المد المتصاعد للتحرير الاقتصادي، يواصل صوت صفارات إنذار الحمائية جذب الأمم بوعوده الخادعة. إن الشواغل المشروعة إزاء الصحة

كمبوديا وآلام الشعب الكمبودي على اهتمام هذه الجمعية وكذلك مجلس الأمن. وتعدى الشعب الكمبودي توقعات الكثيرين باتخاذ قراره التاريخي الذي ينحو منحى السلم والمصالحة. وندعو الآن المجتمع الدولي الى تقديم دعمه الى شعب كمبوديا وحكومته الجديدة لكي يجدا مرفأ لا من الحرب فحسب بل من الفقر والعوز أيضا، ولكي يجدا سلما ويعيشا حياة حرة كريمة أيضا.

إن إعلان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) بشأن بحر الصين الجنوبي، الذي صدر في مانيلا في العام الماضي، حصل على تأييد قوي من جانب الأمم المتحدة وحكومات فردية، ونحن في جنوب شرقي آسيا نواصل بذل جهودنا المدروسة لإقامة نظام من السلم والتعاون والثقة المتبادلة في هذه المنطقة المتنازع عليها.

في وقت مبكر من هذا العام وافقنا، نحن دول آسيان، بالاضافة الى دول أخرى في شرق آسيا، بما فيها فييت نام ولاوس ودول أخرى لها مصالح في المنطقة، على محفل إقليمي لآسيان يمكن فيه أن ندرس دوريا مسائل الأمن الاقليمي وأن نناقشها معا.

وفي شرق آسيا، دفع التقدم السريع للتحرير الاقتصادي اقتصادات المنطقة الى تحقيق معدلات من أعلى معدلات النمو في العالم. والالتزام بالسوق الحرة وجد أقوى تعبير عنه في قرار قادة آسيان بإنشاء منطقة تجارة حرة لآسيان عن طريق التخفيض المستمر للحواجز التجارية داخل آسيان وإزالة تلك الحواجز في نهاية المطاف.

يسعدنا أن فجر عهد جديد من السلم وتباشير الرخاء في منطقتنا وجدت تعبيراً ساطعاً في بلدي. فسياسة الرئيس راموس للوحدة والمصالحة الوطنيتين حلت محل سياسة التفرقة. وعادت العناصر المنشقة الى حظيرة المجتمع. وتجري محادثات للسلم مع المجموعات الساخطة المتبقية. ومنح الجميع عفوا عاما.

إن علم اقتصاد الأناية والجشع يستبدل باصلاحات رامية الى كفاءة الإنصاف الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وإن اقتصاد الفلبين لم يعد يحكمه طغيان الإفراط في التنظيم أو احتكار الشركات بل النظام المنشط، وهو نظام قوى السوق والمنافسة الحرة. والتنافس الشامل هو الآن الشعار السائد في جميع أرجاء البلاد عوضا عن النزاع السياسي.

ويجري الاضطلاع بهذا كله في ظل أدق احترام لحقوق الانسان بموجب توافق الآراء الوطني وأعمق

وبالمثل، في حالات الفقر المدقع، تكون النساء ولا سيما العاملات المهاجرات، أشد عرضة لاساءة المعاملة. فالعاملة المهاجرة المنفصلة عن عائلتها والبعيدة عن وطنها والعائشة في أكثر الأحيان في منزل رب عملها، وغير المتمعة بحماية البلد الذي تعمل فيه، تتعرض بصفة خاصة لسوء المعاملة. إن الإساءات التي تجاوبها، وغالبا ما تتعرض لها، هي ابتهاال حقيقي للبلاء. الامتناع عن إعطائها أجرها الذي تستأهله، والاستقطاعات المفترضة من جانب وكالات التوظيف وساعات العمل الطويلة غير المحتملة، والغذاء غير الكافي، والافتقار الى الرعاية الصحية، وعدم وجود أي سبيل لرفع المظالم التي تتعرض لها والاعتداء الجسدي والاعتصاب وأشكال أخرى من الاساءات الجنسية.

إننا ندعو الجمعية العامة أن تبقي ضمن مجالات اهتمامها حالة النساء، اللواتي يشكلهن نصف تعداد العالم، وبصفة خاصة حالة العاملات المهاجرات من بينهن. وندعو الحكومات المعنية أن تسن قوانين وأن تضع تدابير أخرى لحماية هؤلاء العاملات المهاجرات ونطلب من هذه الحكومات أن تكف عن المعاملة القاسية للعاملات المهاجرات وكأنهن سلع لا تخضع إلا لقانون العرض والطلب.

هذه الآفات التي تحيق بالبشرية - الفقر الجماعي والديون الخارجية والأضرار البيئية والمخدرات غير الشرعية والإساءة الى المرأة وإساءة معاملة العاملات المهاجرات - ستعالج بفعالية أكبر اذا وضعت الحكومات والمجتمعات والمجتمع الدولي الشعوب في لب التنمية والتعاون الدولي. وهذا ما تنتوي القمة العالمية المعنية بالتنمية الاجتماعية أن تفعله. ونحث قادة العالم وحكوماتهم على كفالة أقصى قدر من المشاركة في هذا الحدث التاريخي في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥.

إن العالم قد تغير بصورة تامة، والى الأفضل عموما. ولكن المشاكل القديمة لا تزال معنا وهناك تحديات جديدة تواجهنا. وللتصدي لهذه المشاكل في ظل الظروف الجديدة وتناول هذه التحديات الجديدة يتوجب على منظمنا، الأمم المتحدة، أن تجدد نفسها.

ولا يكاد يوجد جانب من جوانب عمل الأمم المتحدة تتجلى فيه هذه الحاجة الى التجديد أكثر مما تتجلى في حالة مجلس الأمن. إن هيكل مجلس الأمن كان قد وضع عند مولد الأمم المتحدة، في نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة. وقد مر على ذلك ٤٨ عاما. ووقعت تغييرات كبيرة في العالم، وخاصة في السنوات الأخيرة. إنهارت امبراطوريات، وذاب الانقسام الأيديولوجي للعالم، وانتهت الحرب الباردة، وتضاعفت

وسلامة الأغذية والبيئة ورفاه العمال وحتى حقوق الانسان، بما فيها حقوق السكان الأصليين، والآن "التخلص من النفايات الاجتماعية"، هي كلها تستحضر للتستر على سياسات الحماية المكشوفة بأقنعة مختلفة.

لا تزال قلة تتخذ القرارات الخاصة بالتحويل العالمي، بينما تقف بقية العالم متفرجة بالرغم من أنها تتأثر من جراء ذلك تأثرا بالغيا. ولا يزال عبء الديون الأجنبية يشكل قيلا حول أعناق العديد من البلدان النامية، ومما تزيد المشكلة تفاقمها في أحيان كثيرة القرارات المتخذة بشأن معدلات الفوائد وأسعار الصرف التي ليس لهذه البلدان أي رأي فيها.

واستمرار الفلبين في الوفاء بإخلاص بالتزاماتها المالية الخارجية، بغض النظر عن مدى تأخير هذه السياسة لنموننا الاقتصادي، يشكل عبئا على شعبنا، ويفرض تكلفة سياسية محلية باهظة على زعمائنا. ولكننا نتساءل عما اذا كان العالم يحاول بذل جهد يكفي لإيجاد حلول خلاقة لهذا الوباء الاقتصادي الذي يحيق بالبلدان النامية. على أية حال حُبيت بعض الأمم بتدابير حاسمة بل جذرية لتخفيف ديونها الأجنبية، وبعض هذه التدابير قد أصبح مفيدا من الناحية السياسية للبلدان الدائنة.

إن الخراب الذي ألحقه تدمير الإنسان ببيئة الأرض الحساسة يواصل تهديد كوكبنا الهش والعديد من الأمم. وما برحت الفلبين مؤمنة بالالتزامات التي تعهد بها الجميع في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لاقتناعها بأنه لا يمكن إدامة التنمية اذا ما دمرت الثروات الطبيعية للعالم، أو لبلد ما، والتوازن القائم بينها.

ومما لا يقل عن ذلك تدميرا الزيادة المتصاعدة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات الذي يقضي على حياة أبناء وطننا وهم في مقتبل العمر. وهذه الزيادة ترفع نسبة التمرد والجريمة، ولا تعرف حدودا وطنية. ولذا نناشد التنفيذ التام والفعال لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبرنامج العمل العالمي.

في حالات الصراع تصبح النساء والأطفال أشد الضحايا تعرضا للمآسي بسبب الضعف المتأصل فيهم. وما الاغتصاب المنتظم للنساء والفتيات وقتلهم في البوسنة والهرسك إلا أفظع مثال على هذا الواقع المقيت.

معالجة هذه المشكلة.

إن الفلبين دفعت نصيبها بالكامل في مالية الأمم المتحدة. وقد يكون هذا المبلغ صغيراً بالنسبة لإجمالي موارد المنظمة، لكنه كبير بالنسبة لقدرتنا المالية. ولا نريد له أن يبدد. ولا يسعنا أن نتحمل هذا. كذلك لا يسع الأمم المتحدة أن تتحمل هذا.

واسمحوا لي أن أقترح، إذن تفويض مجموعة من الرجال والنساء من ذوي الخبرة والمهارة الواسعتين في مجال إدارة المؤسسات وكذلك المعرفة الواسعة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للأمم المتحدة، وذلك لدراسة هذه المسألة بمزيد من التعمق والتفصيل وبموضوعية أكبر وتقديم التوصيات اللازمة. ويوجد هنا في هذه القاعة الكثيرون من الأشخاص الذين يمكن أن يكونوا مؤهلين بصورة فائقة لأداء هذه المهمة. والفلبين ستستطلع إمكانية تقديم مشروع قرار بهذا المعنى في الوقت المناسب.

وهذه ضرورة كبيرة وملحة. حيث أن الإصلاحات في الأمم المتحدة ستضع المنظمة في موقف أفضل لمعالجة المطالب الواقعة عليها في نصف القرن الثاني من وجودها وللوفاء في الألف عام القادمة بالرؤيا التي توخاها الآباء المؤسسون لهذه المنظمة العظيمة التي لا غنى عنها.

السيد كراباييف (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): بادئ ذي بدء، أهني الرئيس وسائر أعضاء هيئة مكتب الجمعية على انتخابهم لمناصبهم الرفيعة المسؤولة وأتمنى لهم كل نجاح في عملهم، الذي سيسفر بالتأكيد عن نتائج إيجابية لنا جميعاً.

إن نهاية القرن العشرين ستسجل في التاريخ باعتبارها فترة انتهت فيها الحرب الباردة وشهدت فجر عالم جديد، فترة ظهور فرص جديدة للقيام بأشياء كان إنجازها بالأمس يعد من قبيل المعجزات. ويكفي أن نذكر بالاتفاق التاريخي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتخفيضات في الأسلحة النووية وسائر أسلحة التدمير الشامل، وبالنسبة لبلدي، حدث شيء كان يبدو مستحيلاً منذ وقت قريب، ألا وهو تحقيقنا درجة رفيعة من السيادة تسمح لنا بالكلام من فوق منصة قاعة الجمعية العامة.

إنني أمثل بلداً صغيراً يمكن النظر إليه على أنه واحة من الديمقراطية. ولكن هذا ليس دقيقاً تماماً: فليس ما يحيط بنا أرض فقراء، خاوية. وإنما نحن نحاول أن نجد مكاناً وسط عالم جديد معقد. وفي هذا

عضوية الأمم المتحدة من ٥١ عضواً وقت إنشائها إلى ١٨٤ عضواً الآن.

ومع ذلك فإن مجلس الأمن، عدا توسيع عضويته منذ ٣٠ سنة من ٩ إلى ١٥ لم تطرأ عليه تغييرات. لقد ظل صغيراً وغير تمثيلي وغير ديمقراطي ومنغلقاً. ونحن نقدر واقع استمرار أوجه الاختلال في القوة العالمية وحاجة مجلس الأمن إلى أن يكون معبراً عن هذا الواقع. ولكن بالتأكيد ينبغي أن نقدر أيضاً الاتجاه العالمي صوب الديمقراطية والشفافية في الشؤون الدولية ورغبة الناس في ذلك. وبالتأكيد فإن مجلس الأمن، وهو هيئة الأمم المتحدة التي لها أكبر الأثر على السلم والأمن الدوليين، يجب أن يكون معبراً عن هذا الواقع، في حجمه وفي هيكله وفي إجراءاته وفي علاقاته مع سائر هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة.

لذلك فأنا نؤيد إجراء إعادة تقييم دقيق لهيكل مجلس الأمن ودوره وإجراءاته بغية إصلاحه. ونحث على إجراء إعادة التقييم هذه في إطار مراجعة دقيقة للميثاق، نظراً لآثار مثل هذا الإصلاح على سائر هيئات وأنشطة الأمم المتحدة، إن الاقتراحات الرزينة الرشيدة الواقعية التي طرحها بالأمس وزير خارجية سنغافورة قد تصلح نقطة انطلاق لنظرنا في هذه المسألة الهامة.

إن الأمم المتحدة بأسرها في واقع الأمر، بحاجة إلى الإصلاح. ففي الحالة الدولية الجديدة نجد التوسع في المطالب الملقاة على عاتق الأمم المتحدة، ومحدودية الموارد المتاحة يتطلبان حسن التصرف في موارد الأمم المتحدة من أجل تحقيق أكبر قدر من الكفاءة في استخدامها. إن مفهوم مضمون الإدارة - بهذا أعني علم الإدارة - ينبغي فرضهما على بيروقراطية الأمم المتحدة. والأموال وسائر الأصول ينبغي العمل على حفظها بأقصى قدر من العناية واستخدامها بشكل فعال. وينبغي تجنب الإزدواج، وخفض النفقات خفضاً كبيراً، والاقبال إلى أبعد حد من التبذير، واستئصال الفساد.

وإنني واثق بأن هناك بلدانا نامية عديدة تشاطرنا الرغبة في أن نرى الأمم المتحدة تفرض على نفسها التقشف والانضباط اللذين تطلبهما المؤسسات المالية الدولية من الكثيرين منا.

ونحن نشيد باهتمام الأمين العام بهذا الجانب من عمله. ونرحب بصفة خاصة بإنشاء المنصب الجديد وأقصد منصب الأمين العام المساعد للتفتيشات والتحقيقات، باعتبار ذلك دليلاً على تصميمه على

نشوء صعوبات اجتماعية واقتصادية. إن لدى بلدنا حاجة واضحة إلى الأدوية ويفتقر إلى توافر الغذاء بطريقة متوازنة. إن الآلاف من الشباب ينتقلون إلى المدن من القرى دون أي تدريب مهني حقيقي أو أية فرصة للنجاح. فضلا عن ذلك، لا يمكننا حتى الآن إعطاء اقتصادنا الدفعة الضرورية لنتمكن بسرعة من حل هذه المشاكل والمشاكل الاجتماعية الكبرى الأخرى. إننا بحاجة إلى الاستثمارات. وشأننا شأن بلدان صغيرة نسبيا أخرى، سنحتاج إلى نوع من خطة مارشال. ولقد أظهرت خبرة دول عديدة أن هذه من شأنها أن تكون مفيدة للبلدان الغنية والمانحين الأغنياء بطرق كثيرة.

إنني لا أغامر بقولي هذا، بل أعتقد اعتقادا جازما بأن القدرة على التعاطف مع معاناة الآخرين كانت دائما سبب فعالية الأمم المتحدة؛ والواقع، أن هذا هو ما أعطاها مركزا مرموقا في أعين العالم. إن هذه ليست حالة من حالات التطفل السياسي. ونحن نعتزم بشدة سداد كل ديوننا، ونعترف اعترافا تاما بأن فائدة هذه السياسات لا يمكن أن تقاس إلا بالفائدة المتبادلة، وأن نتائج أي نشاط يتعلق بالسياسة الخارجية، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية، تعتمد على مشاركة الآخرين وقدرتهم على الدفع، بأوسع ما في هذه الكلمة من معنى.

بالنسبة للمجتمع العالمي، بالنسبة للبلدان صغيرها وكبيرها، هناك شيء واحد يزداد جلاء: أن ما هو قائم ليس فقط قوة اقتصادية، قوة الذهب والانتاج، وليس فقط قوة عسكرية غاشمة، وإنما أيضا قوة روحية. إنني لا أتكلم عن التعصب الوحشي عديم الاحساس الذي يتصف به بعض الناس، وإنما عن اتجاهات وعقائد تاريخها مكتوب بالدم، عن قيم أخلاقية سامية نقية تربط بين الذين يعتنقونها. وهذه القيم والمبادئ السامية هي المسلمات الأخلاقية للدين.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

أود أن استرعي الانتباه إلى ما اعتبره موضوعا خاصا. لقد شهدنا صراعات مأساوية لها جذور دينية وأحد الحلول الممكنة لهذه المشكلة قد يكون وضع اتفاقية عالمية بشأن حرية الدين، من شأنها أن تدعو الشعوب من مختلف العقائد إلى تطبيق المبادئ الأخلاقية والأدبية من أجل السلام والوئام.

من المعترف به أن الأمم المتحدة منظمة عالمية، وهي بصفاتها هذه يجب ألا تكون مختلفة عن أية مؤسسات أخرى للمجتمع العالمي. وهذا صحيح، فني تلك المؤسسات، وفي الوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية، نجد تجسيدا لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

المسعى فإننا نهتدي بالمعايير التالية: في المجال السياسي، مساعنا مؤداه التعددية والسماح بوجود أيديولوجيات وأحزاب متعددة لا تتبنى العنف أو التطرف؛ وفي المجال الاقتصادي مؤداه سياسة ترمي إلى تحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي المتعدد الأوجه، مع كفالة حقوق وحريات متساوية لجميع الكيانات الاقتصادية. وفي المجال الاجتماعي مؤداه سياسة الاعتماد على الذات التي تحمي القطاعات الأضعف من السكان؛ وفي المجال القانوني مؤداه ضمانات قانونية لمصالح جميع المواطنين والكيانات الاقتصادية والأحزاب والحركات فضلا عن الدولة؛ وفي مجال الدين، مؤداه التسامح وتطبيق مبادئ الأخلاق؛ وفي مجال بناء هياكل سلطة الدولة، مؤداه تشكيل مجموعات ائتلافية بمشاركة عريضة من جانب المسؤولين في العديد من الأحزاب والحركات.

إن محور سياستنا هو الاعتراف بأولوية القيم الانسانية وبحق الفرد الطبيعي في السعادة. وإن دستور قيرغيزستان الجديد يرسي بوضوح هذه المبادئ الأساسية التي نحاول عن طريقها، رغم الصعوبات، أن نبني نموذج الدولة الذي اخترناه لأنفسنا.

إن غرضي من هذا البيان ليس مجرد إعطاء فكرة عن الآفاق السياسية لجمهوريتنا، وسأحاول أن أتبع نهجا أوسع نطاقا لتناول الموضوعات؛ فربما كان هذا، إلى حد ما، شرطا مسبقا لاعتراف المجتمع العالمي بنا. إن عملية انتصار الديمقراطية في قيرغيزستان، وفي الجمهوريات الأخرى للاتحاد السوفياتي السابق الأخرى، تبدو عجيبة وغير منطقية تقريبا. لقد حدثت تغيرات ثورية بالنسبة للمستويات العليا من الصفوة السياسية، وكانت هذه التغيرات موضع ترحيب وذلك أساسا، كما أرى، لأننا في ذلك الوقت، كنا قد حققنا بالفعل انتصار "الغلاسنوست" أي الانفتاح. وما حدث يمكن وصفه كما يلي: إن اقتحام سجن الباستيل سبقتة مسرحية "زواج فيغارو". وإصلاحاتنا بدأت ليس بالاقتصاد وإنما بالسياسة. وهل كان يمكن أن يحدث غير ذلك، وقيرغيزستان لم تكن لديها عناصر اقتصاد سوقي. وحق تملك الممتلكات فيها كان زائفا؟ إن قيرغيزستان اليوم واحدة من الدول المستقلة القليلة من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق التي اعتمدت والتي تقوم بتنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية للانتقال إلى اقتصاد سوقي، على النحو الذي وافق عليه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ولعدد من الأسباب الموضوعية المتصلة ببنية الانتاج والقصور الراهن في موارد الطاقة، مثل النفط والغاز، كان تنفيذ توصيات قدمت لجمهوريتنا سببا في

وفي النظر فيها، بغية الوفاء بالأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

أود أيضا أن أبلغ الأعضاء بأن مشروع قرار بشأن رفع الجزاءات عن جنوب افريقيا، صدر بوصفه الوثيقة A/48/L.2، متاح الآن في مركز توزيع الوثائق في قاعة الجمعية العامة.

أخيرا، أود أن أقول إنه استجابة للشواغل المعرب عنها من قبل في الجمعية العامة فيما يتعلق بالوثائق والخدمات الخاصة بالعمل مستقبلا ليس فقط في الجمعية وإنما في لجاننا أيضا، وجهت رسالة الى الأمين العام بخصوص هذا الأمر، وفي أعقاب ذلك أجرينا مناقشات مع مسؤولين بالأمانة العامة. وهناك ما يدعوني الى الاعتقاد بأنه سيحدث استعراض للتقديرات الموضوعية على الوثائق. وتجري الآن مشاورات بين الأمانة العامة والبعثات لتقرير احتياجات كل بعثة. وفي عملية التعاون هذه، قد نتمكن من تحقيق احترام الحاجة الى الكفاية، وفي الوقت نفسه ضمان تلقي البعثات الوثائق الضرورية لضمان استمرار عملنا.

وسيبدل جهد أيضا لزيادة عدد الجلسات عن ٥٣ جلسة كما هو مقرر، لمواجهة الاحتياجات لدى ظهورها، وسيولى اعتبار خاص لجلسات اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، التي تعتبر أساسية لوضع ميزانية للجمعية. وفي نفس الوقت، سنبذل كل ما في وسعنا للعمل على ألا تمتد ساعات عملنا إلى ما بعد الساعة ١٨/٠٠ وبالتأكيد ألا تمتد إلى يومي عطلة الأسبوع، ما لم تكن هناك ضرورة مطلقة.

وسيبدل كل جهد أيضا لضمان تعميم الوثائق بجميع اللغات، رغم أنه قد لا يكون من الممكن ضمان توزيعها في نفس الوقت. وعلى أية حال، إنها ستوزع بلغتي العمل، الفرنسية والانكليزية، تلبية لاحتياجاتنا.

وأخيرا، من أجل ضمان أن نتمكن من رصد الحالة لكفالة الإعداد الكافي لعملنا، سنعمل على أن يجري التنسيق بيني وبين رؤساء اللجان والأمانة العامة على أساس أسبوعي كي نبقي الحالة قيد الاستعراض المستمر.

أعتقد أنه كان علي أن أذكر هذا ردا على المشاغل المعرب عنها في الأسبوع الماضي ولتهدئة المخاوف التي يحتمل أنها لا تزال تشاور البعض في هذه القاعة فيما يتعلق بجلساتنا المقبلة.

وبالنظر الى هذا، أود أن استرعي الانتباه الى مشكلة إنشاء نظام أمن جماعي في آسيا. إن وفد قيرغيزستان من حيث المبدأ، يوافق على ما قاله في هذا الشأن المتكلمون السابقون. ومن ناحية أخرى، فإن أي نظام للأمن الجماعي في آسيا لا يمكن أن ينشأ بسرعة كبيرة، أو بالسرعة التي قد يؤمل فيها. وفي هذا السياق، ما من شك في أن أفضل ما يمكننا عمله هو أن نطلب من الأمين العام إجراء دراسة يمكن أن توفر لنا مبادئ توجيهية مفيدة بالنسبة للعمل مستقبلا بشأن هذه المشكلة الهامة.

بطبيعة الحال، إنني لم أتطرق إلا الى مسائل قليلة، في ضوء الاضطرابات الواقعة في الحياة السياسية والاجتماعية لعالم اليوم. ولكنني آمل أن أكون قد استرعت الانتباه الى المسائل الكبرى التي تستحوذ على اهتمامنا جميعا.

إن كل دولة ألقى ممثلها بيانا أمام الجمعية العامة طرحت توصيات، وسيطرح المزيد من التوصيات والاقتراحات القيمة استنادا الى المبادئ السامية لمنظمتنا، التي ينبغي أن يكون محور تركيزها الفرد وإزدهاره وسعادته. ونحن نوافق تماما على هذه المقترحات ونأمل ألا تكون الطاقة الخلاقة الكامنة ذاتية التدمير.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أنني استرعت انتباههم في الجلسة العامة الرابعة عشرة التي عقدت يوم تشرين الأول/أكتوبر، الى الوثيقة A/INF/48/6 التي تتضمن برنامج عمل وبرنامجا زمنيا مؤقتين للجلسات العامة لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأعلنت أيضا أن قوائم المتكلمين بالنسبة لجميع البنود المدرجة في الوثيقة A/INF/48/6 مفتوحة.

إن ثلاثة من بنود جدول الأعمال المقرر النظر فيها في شهر تشرين الأول/أكتوبر هي البند ١٠ من جدول الأعمال "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة"، والبند ١١ من جدول الأعمال "تقرير مجلس الأمن؛ والبند ١٢ من جدول الأعمال "تقرير محكمة العدل الدولية".

فيما يتصل بتلك البنود، أود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة شجعت الدول الأعضاء - في الفقرة ٥ من القرار ٢٣٣/٤٧ المؤرخ في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة - على المشاركة بفعالية في المناقشة الموضوعية المتعمقة لتقارير مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد مونغرا (سورينام) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية): السيد الرئيس، بالنيابة عن سورينام، حكومة وشعباً، يسعدني بالغ السعادة أن أرحب بكم في رئاسة دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين. إنكم تجلبون إلى منصبكم خبرة كبيرة ومهارة دبلوماسية فائقة، وتلك خبرة ستكون مفيدة في هذه الفترة المليئة بالأحداث بالنسبة للمنظمة. إن انتخابكم يعتبر حقاً تكريماً مناسباً لكم شخصياً كما يعتبر شرفاً لبلدكم. ولهذا نشعر بأكثر قدر من البهجة لأن نرى إبننا بارزا قديراً لجارتنا العزيزة، غيانا يتراًس مداولاتنا.

ونشكر سلفكم، السيد ستويان غانيف، ممثلاً بلغاريا، على الأسلوب الممتاز الذي أدار به أعمال الجمعية العامة الماضية.

وننتهز هذه الفرصة أيضاً لكي نشيد بالأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، على جهوده الدؤوبة في توطيد السلم والأمن الدوليين.

وقبل أن أبدأ كلامي، أود أن أعرب عن مشاعر التعاطف المخلص مع حكومة وشعب جمهورية الهند من جانب حكومة وشعب سورينام بمناسبة الكارثة المأساوية، كارثة الزلزال الذي فقدت فيه كل هذه الأرواح. وأناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم الفعال اللازم إلى الهند للتخفيف من المعاناة والأسى اللذين تحملهما الشعب.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأضيف إلى ما ذكره متكلمون عديدون من قبلي، نيابة عن الشعوب الكثيرة التي تعيش في مناطق لا تلقى المصاعب الإنمائية التي تصادفها والعواقب المترتبة عليها الاهتمام الكافي بسبب الأولوية القصوى التي تعطى لمسائل السلم والأمن الدوليين. وأشار إلى المناطق النامية التي تتعرض لخطر النسيان، رغم أنه يعيش فيها أناس ينشدون حقاً الرفاه والرخاء والضمان الاجتماعي ويسعون بحق إلى المشاركة في المجتمع العالمي، حيث يرجى في نهاية المطاف أن يخلي مبدأ القوة الطريق لمبدأ التكافل في إطار النظام الدولي.

تنجح البلدان في الشمال المتقدم عادة في تعزيز علاقاتها المتبادلة في المجالات السياسية والاقتصادية، وتصبح متكافلة على نحو متزايد. ونحن بفضل ازدياد الوعي البيئي، نزداد إدراكاً لكون الشمال

والجنوب يعتمدان بشدة على بعضهما البعض. وهذا التكافل، للأسف، لم يظهر بعد على نحو كاف فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاقتصادية، ولا تزال وجهات النظر التي يتمسك بها الشمال والجنوب بشأن الكثير من القضايا الأساسية، مثل تخفيف الفقر والتنمية الاقتصادية، وجهات نظر شديدة التباين. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال مصالح الشمال في العديد من المجالات تقدم على مصالح الجنوب.

والاعتماد المالي والتكنولوجي للجنوب على الشمال يسبب بصورة خاصة خلافات خطيرة. والأنظمة التمييزية التي تجعل من الصعب على الجنوب الوصول إلى الأسواق الدولية، والشروط الدائبة التغير التي تجعل من تدفق الأموال إلى الجنوب أمراً مستحيلاً تقريباً هي من جملة العوامل التي تجعل من المتعذر تقريباً تخطي الفجوة بين الجنوب والشمال.

وفي الماضي، أقر المجتمع الدولي بشأن التعاون المتعدد الأطراف والدولي اتفاقات مثل الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، واتفاق كارتاخينا وجدول أعمال القرن ٢١، وجدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وتشكل هذه الالتزامات أساساً راسخاً لتعزيز المشاركة العالمية في التنمية. ومع ذلك، لم يمكن تنفيذ عدة برامج، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف.

إن سورينام، شأنها شأن العديد من البلدان النامية، تعاني من النقص الخطير في الأموال الخارجية اللازمة لعمليتها الإنمائية، وذلك رغم ثرائها النسبي في الموارد المعدنية والبيولوجية.

وبالتأكيد، لقد نجحنا، من خلال التعبئة القصوى لقوانا الوطنية، في مواجهة الأزمة السياسية التي سيطرت على البلد في الثمانينات، وقد تمكنت سورينام من الانضمام إلى بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي التي حرصت على تطبيق عملية إقامة الديمقراطية. وعلينا مسؤولية مشتركة في الحفاظ على هذا الزخم وألا تكون لنشوة الفرح بانتصار الديمقراطية على الدكتاتورية، ولا سيما في منطقتنا، عواقب سيئة.

ولن نتمكن بغير تنمية ذات قاعدة عريضة في بلداننا من إقامة الديمقراطية على أسس سليمة. إذ أن المثل الديمقراطية ليست ظاهرة سياسية منفصلة ولكنها ظاهرة تتشابك على نحو وثيق مع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية برمتها في الجزء الذي نعيش فيه من العالم.

في عام ١٩٩٢، وقعت سورينام ومملكة هولندا معاهدة إيطارية. وتنص هذه المعاهدة، إلى جانب معاهدة عام ١٩٧٥، على وجود إطار أساسي لدعم كبير تقدمه مملكة هولندا لإرضاء التطلعات الإنمائية لجمهورية سورينام. ويسعدنا أن نعلن هنا، أنه تحقق في إطار هاتين المعاهدتين، تعاون إيجابي في السنة الماضية، أسهم كثيرا في تعزيز الديمقراطية المستعادة في سورينام وتعزيز الدولة الدستورية وحماية حقوق الإنسان، فضلا عن النجاح في إرساء السلم وصونه بعد انتهاء الكفاح المسلح في عمق البلد.

إلا أن بعض الأسئلة أثارت بشأن دوافع هذا التعاون على ضوء الموقف الأخير الذي اتخذته الشريك التعاهدي بشأن دعم انتعاش اقتصاد بلادنا.

وعلى الرغم من الجهود العديدة التي بذلها المجتمع الدولي، فإن مفاوضات جولة أوروغواي التي تجريها مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، التي يمكن أن تمثل إطارا أساسا شامل سليم تقوم عليه التجارة مستقبلا، لا تزال جارية. وتطلع حكومة سورينام إلى اختتام جولة أوروغواي مبكرا بعد التوصل إلى نتائج متوازنة، بهدف تعزيز إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالعدالة والإنصاف.

وقد أدى ركود الاقتصاد العالمي والسياسات الميزانية الصارمة في البلدان المانحة، والمشكلات التجارية والعوامل المحلية في عدد من البلدان إلى تبيد ما ساور عدة بلدان نامية من أمل في حدوث تدفق مطرد في المعونة الإنمائية. وبالتوازي مع ذلك تتعرض الموارد المالية الخارجية للطلب من قبل جهات جديدة، ولذلك فإن مخصصات المعونة مستقبلا يمكن أن تلقي بمزيد من الظلال على احتمالات المعونة المتعددة الأطراف. ويتسم الاتجاه العام في الوقت الحالي بزيادة ملحوظة في المساهمات المقدمة لعمليات حفظ السلم وانخفاض واضح في الأموال المخصصة للأنشطة التنفيذية.

فقد زادت ميزانية حفظ السلم السنوية خمس مرات، ويتوقع لها أن تصل إلى ٣ ٦٧٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٣، بينما انخفضت المساهمات الطوعية المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومؤسسة الأمم المتحدة للطفولة بنسبة ١٠ في المائة تقريبا. وقد لاحظ الأمين العام، في أحد تقاريره، أن المشكلات البالغة الخطر التي تسببت فيها القلاقل الأهلية ومصادر الصراع الأخرى تؤثر على عدد متزايد من البشر يكونون في معظم

وستذهب المساعي من أجل إقامة دولة ديمقراطية دستورية مستقرة هباء وسدى، ما لم يتم التخفيف من عبء الدين الحالي، وتحقق أسعار مناسبة لأهم صادراتنا، وتوجد تسهيلات ائتمانية لعوامل الانتاج اللازمة، وما لم يتم التوسع في إمكانيات التصدير ويتوفر الدعم المالي من جانب البلدان الأغنى. وقد لاحظنا - بقلق بالغ - أن بعض البلدان المتقدمة، في تعاملها مع البلدان النامية، تتجاهل الظروف الخاصة للبلدان، التي تخلفت تنميتها على نحو خطير.

إن الأزمة السياسية التي مرت بها سورينام في الثمانينات، وعزلة سورينام عن المانحين الرئيسيين، قد تسببتا في تدهور خطير في التنمية الاقتصادية للبلد، الأمر الذي تفاقم بدرجة أكبر بسبب الخفض الكبير في دخل البلد من صادراته الرئيسية - وعلى الأخص الألومنيوم وأوكسيد الألومنيوم.

ولكي نواجه الأزمة المالية والاقتصادية والنقدية الناجمة عن ذلك، وضعنا برنامجا للتكيف الهيكلي يجري تنفيذه الآن. ونحن نعي أنه على الرغم من النظريات والتحليلات العديدة الموجودة في هذا الميدان، لا يوجد مخطط تفصيلي من السهل تطبيقه لحل الأزمات الاقتصادية ما دام موضوع التكيف واقعا شديدا التعقيد.

كما تعي حكومتني أن تحقيق الانتعاش الاقتصادي وموالات التنمية مع ضمان الاستقرار السياسي في نفس الوقت ليس مهمة سهلة وأنه لا بد من معالجتها بكل حكمة. فهذه عملية تنطوي على زيادة الفقر، ويمكن أن تؤدي إلى تمزق خطير في الحياة الاجتماعية في الأجل القصير. ومما يؤسف له، أن الآراء المختلفة التي آمنت بها سلطات سورينام والجهات المانحة بشأن الطريقة السليمة لتنفيذ برنامج التكيف تضغط بشدة على المجال اللازم لسياسة تركز أساسا على رفاه الأمة كلها.

ومما لا شك فيه أن الفشل الذي شهدته بلدان عديدة في تنفيذ برامج التكيف الصارمة يتصل بمنظور لا يعترف بما فيه الكفاية بواقع البلدان النامية في الوقت الراهن ويتجاهل طموحات الجنس البشري الحق. وفي ظل هذه الحالة، يصبح الحوار بين الشمال والجنوب صعبا ومتوترا. وقد نجح الشمال نفسه في إنشاء عدد من الآليات لحل الخلافات، وهي آليات فيها تطبيق دائم لمبدأي المساواة والاحترام المتبادل، الأمر الذي يسترعي انتباهنا. والاستخدام المستمر لهذين المبدأين ربما يمهد السبيل أيضا إلى حوار مثمر مع الجنوب.

المتوصل إليه في جزيرة غفرنز في نيويورك. وقد أحزننا كثيرا التطورات الأخيرة في هايتي، التي يمكن أن تهدد عودة الرئيس أرسيتيد. ونحن نناشد قادة هايتي العسكريين، بكل قوة، أن يحترموا وعودهم ويهيئوا جو الهدوء اللازم لتطبيق الاتفاق تطبيقا تاما.

لقد أعلن وفدي دائما أن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما قرارات مجلس الأمن، تمثل أفضل أساس لبلوغ سلم شامل عادل دائم في الشرق الأوسط. ولذلك تأثرنا عندما بدأت دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أخيرا عملية تفاوضية يمكن أن تهيئ الظروف اللازمة للسلم. إن الاتفاق الذي وقّع عليه الجانبان واعترفا به يمثل خطوة شجاعة في هذا الاتجاه. ونحن نهني إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على هذا العمل التاريخي، ونناشد المجتمع الدولي أن يستغل قوة الدفع هذه لإحلال السلم والرفاهية في المنطقة بأسرها.

ويرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز حتى الآن في عملية التفاوض المتعددة الأحزاب من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية وإجراء انتخابات وطنية في جنوب أفريقيا. وسوف تؤدي التسوية السياسية إلى إنهاء الفصل العنصري وإلى إقامة جنوب أفريقيا الجديدة والموحدة وغير العنصرية والديمقراطية. ولقد ألحق طابع الفصل العنصري المدمر أضرارا كثيرة بالشعب، بحيث أصبح من الواجب في هذه الحقبة الجديدة بذل كل جهد ممكن للتغلب على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن إرساء السلم والاستقرار. لذلك، نتوقع أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم دعم سخي وكامل لمساعدة حكومة جنوب أفريقيا الجديدة في تعمير الدولة وتنميتها.

إن بلدي - شأنه شأن بلدان أخرى كثيرة في العالم - يشعر بالانزعاج إزاء استمرار الأحداث المروعة في أنغولا وفي البوسنة والهرسك. ولا يمكن أن نسمح باستمرار هذه المعاناة وذلك الوضع المخزي. ويجب أن نوضع نهاية الآن لإراقة الدماء، والكراهية، والأعمال العدائية، لأن من حق الشعوب المعنية أن تعيش في سلم.

ولا تزال مسألة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها على نطاق عالمي من المسائل التي تثير بالغ القلق، ليس في منطقتنا وحدها بل في العالم ككل. وعلى الرغم من التدابير التي اتخذت والاستراتيجيات التي وضعت من أجل إزالة المخدرات، فمن المحزن أن نلاحظ أنه يمكن الحصول على المخدرات لأغراض غير مشروعة في كل مكان تقريبا في العالم. وهذا تطور

الأحيان من أكثر الفئات السكانية استضعافا، مما يعرض أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية لمطالب شديدة الصعوبة.

إن عدم طرق مسائل من قبيل تخفيف حدة الفقر، والتخلف، والبطالة، والامية، والخطر المحدق بالبيئة بسبب انعدام الموارد المالية يمكن أن يتسبب في توترات اجتماعية. وهذا يمكن أن يولد بدوره تفككا اجتماعيا يؤدي في النهاية إلى زعزعة النظام السياسي، ومن ثم، يكون أي برنامج ينزع إلى الاهتمام أساسا بمشكلات السلم والأمن الدوليين برنامجا غير إيجابي. ومن المسلم به على نحو مطرد الزيادة أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المواتية يمكن أن تساعد على توطيد السلم والأمن. كذلك نحبذ برنامجا يستند إلى مزيج من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية مقترنة بالأمن العالمي.

ويمكن أن تعتبر أزمة التسعينات الاجتماعية نتيجة لجملة أمور من بينها تعاظم الفقر على الصعيد العالمي، لا سيما في البلدان النامية، والبطالة والعوزات الاجتماعية. ولذلك يسعدنا أن نلاحظ أن الأعمال التحضيرية تجري لعقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥. ونأمل أن تطرق خلال العملية التحضيرية القضايا الرئيسية لمؤتمر القمة الموجه لتعزيز عملية التنمية الاجتماعية الشاملة وأن يتم التوصل إلى اتفاق، بروح تعبر عن توافق الآراء، بشأن المسائل التي تكتسب مثل هذه الأهمية الإنسانية الحيوية.

يعتبر جدول أعمال القرن ٢١، المعتمد خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو، وما تلاه من إنشاء لجنة التنمية المستدامة، دليلين هامين يسترشد بهما المجتمع الدولي عند تحقيق التنمية المستدامة. وقد شدد ذلك المؤتمر أيضا على الحاجة إلى تزويد البلدان النامية بالموارد الكافية والحاجة إلى الإقرار بإلحاح مسألة إتاحة التكنولوجيا، لا سيما التكنولوجيا السليمة بيئيا، تحقيقا لتلك الغاية. إلا أن التقدم المحرز حتى الآن في الحصول على موارد مالية جديدة إضافية كان مخيبا للآمال. ولذلك نرحب بقرار اللجنة القاضي بإنشاء فريق عمل لمعالجة هاتين المسألتين.

وتؤيد حكومتني التنفيذ الصارم الجيد التوقيت للاتفاق الموقع بين الرئيس أرسيتيد والجنرال راؤول سيدراس، المتضمن للترتيبات الموضوعية بهدف التوصل إلى تسوية سياسية لازمة هايتي. وتقوم الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بدور هام في تنفيذ الاتفاق

أو من المحتمل أن تندلع في كل أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، نرحب باشتراك المنظمات الإقليمية القادرة على تقديم مساعدة قيمة في مجال صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك التسوية السلمية للمنازعات.

وطبقا لميثاق الأمم المتحدة، أناطت الدول الأعضاء بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد تغير ميزان القوة السياسية والاقتصادية في عالم اليوم تغييرا جذريا. وبالتالي، لم تعد الفرضية المنطقية التي قام عليها هيكل مجلس الأمن صالحة اليوم. إن المناقشة العامة التي جرت في العام الماضي حول مسألة التمثيل المنصف، وزيادة عضوية مجلس الأمن، والتي أدت إلى اتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٧، يؤمل في أن تسهم في تحقيق تمثيل جغرافي أكثر إنصافا في المجلس، وفي تعزيز عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على عمل المجلس وذلك بجعل مداولاته أكثر وضوحا.

ولم تتحقق بعد التوقعات التي برزت في العالم النامي بأن فترة ما بعد الحرب الباردة ستؤدي إلى ظهور آفاق جديدة للتنمية. إلا أن الإفقار المتزايد لأجزاء كبيرة من العالم يتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة وعاجلة من أجل إعطاء تلك الشعوب آمالا بإمكانية تغيير وتحسين أحوال معيشتها اليومية. وتحقيقا لهذه الغاية سيتعين على منظماتنا أن تعزز دورها الطبيعي بوصفها عاملا للتنمية، كما سيتعين عليها أن تجعل آلياتها المختصة تعمل بفعالية.

ومن المهم أن تهين جميع الدول الأعضاء للأمم المتحدة الفرصة الملائمة لتحقيق ذلك الغرض. وستقدم سورينام مساهمتها إلى أقصى حد ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

مؤسف في الواقع، نظرا لأنه كان من المتوقع - بعد أن تم اعتماد برنامج العمل العالمي فضلا عن المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات - أن تتحسن الحالة تحسنا كبيرا. لذلك، نؤيد الرأي القائل بضرورة استمرار بذل الجهود لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها بطريقة متوازنة ومتضافرة.

وأدت نهاية المجابهة بين الشرق والغرب إلى تباطؤ سباق التسلح، وقللت من التهديد باندلاع صراع مسلح. ومع ذلك، يؤسفنا أن نلاحظ أن انتشار الأسلحة التقليدية لا يزال يتضخم تضخما خطيرا، بينما تتزايد في نفس الوقت الصراعات المسلحة، محدثة خسائر مأساوية في الأرواح البشرية البريئة. ونجم عن الصراعات الجارية نزوح أكثر من ١٠٠ مليون لاجئ على النطاق العالمي، و ٣٠ مليوناً من المشردين ووجود مئات الملايين من الألغام التي لم تنفجر. وقد آن الأوان لأن نعترف بأن تجارة الأسلحة التقليدية ينبغي تحديدها بشكل جذري.

وفي سياق الأمن العالمي، لا تزال مسألة عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل من المسائل ذات الأهمية. ويحبذ وفد بلدي فكرة التوصل إلى وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب تكون قابلة للتطبيق عالميا، وقابلة للتحقق منها دوليا. فمن شأن هذه المعاهدة أن تعزز الأمن الدولي، وأن تمثل خطوة إضافية إلى الأمام صوب نزع السلاح النووي.

وتوفر مجموعة المبادئ الواردة في تقرير الأمين العام "خطة للسلم" إطارا شاملا لصيانة السلم والأمن الدوليين. ويتابع وفد بلدي باهتمام كبير أنشطة الأمم المتحدة في ميادين الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلم، وبناء السلم عقب انتهاء الصراعات. ونحن ندرك أنه يوجد الآن نحو ٧٠ منطقة صراعات قائمة